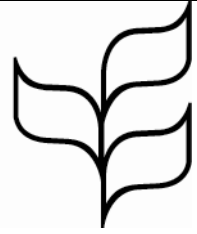


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-RI/3/3/Add.1
25 February 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الثالث

نيروبي، 24-28 مايو/أيار 2010
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

تنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية: تجميع/تحليل الآراء

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولاً - مقدمة

- 1- عرض مؤتمر الأطراف، في المقرر 9/9، عملية تنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية وبعض المبادئ التوجيهية المتعلقة بها بغية اعتماد خطة إستراتيجية منقحة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.
- 2- ووفقاً لهذا المقرر، من المنتظر أن يعد الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، في اجتماعه الثالث المقرر عقده في مايو/أيار 2010، خطة إستراتيجية منقحة ومحدثة، تشمل على هدف منقح للتنوع البيولوجي، فضلاً عن برنامج عمل متعدد السنوات للفترة 2011-2022 ومقترحات بشأن وتيرة الاجتماعات بعد عام 2010.
- 3- وطلب مؤتمر الأطراف بالتحديد إلى الأمانة إعداد تجميع/تحليل للمسائل ذات الصلة بتنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية، استناداً إلى المذكرة التي أعدها الأمين التنفيذي بشأن هذا الموضوع (UNEP/CBD/COP/9/14/Add.1) والتقارير المقدمة من الأطراف والمراقبين، والتقارير الوطنية الرابعة، ونتائج الاستعراضات المتعمقة لبرامج عمل الاتفاقية، وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، والمواد الأخرى المراجعة لإعداد الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي.
- 4- ووفقاً لذلك، أعدت الأمانة هذه المذكرة للمساعدة في المناقشات الجارية بين الأطراف وأصحاب المصلحة بشأن تحديث وتنقيح الخطة الإستراتيجية. وهذه الوثيقة هي تحديث للوثيقة UNEP/CBD/SP/REP/1/Rev.1 الصادرة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 التي كانت بدورها تحديثاً للوثيقة UNEP/CBD/SP/REP/1 الصادرة في 5 يونيو/حزيران 2009. ويتضمن القسم ثانياً تقريراً عن العملية التشاركية لتحديث وتنقيح الخطة الإستراتيجية. ويعرض القسم ثالثاً معلومات أساسية عن الخطة الإستراتيجية الحالية والمسائل ذات الصلة، وعن المقررات الأخرى التي يتعين أخذها في الحسبان. ويرد في القسم رابعاً تجميع/تحليل أولي للمسائل، استناداً إلى التقارير والمشاورات التي تمت حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2009. ويشتمل القسم خامساً على الآراء الناشئة عن التقارير والمشاورات التي جرت خلال الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2009 إلى فبراير/شباط 2010، والتي أعقبت صدور وثيقة المناقشة UNEP/CBD/SP/REP/2 التي تعرض نظرة عامة محتملة وعناصر محتملة للخطة الإستراتيجية. وترد جميع التقارير المقدمة من الأطراف والمراقبين، واستنتاجات حلقات

العمل التشاورية على موقع اتفاقية التنوع البيولوجي على الانترنت في: <http://www.cbd.int/sp2010+>. وبالإضافة إلى ذلك، تتاح تقارير حلقات العمل التشاورية المعقودة في لندن وتروندهايم (انظر الفقرة 6 أدناه) كوثائق إعلامية إلى الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، على التوالي.

ثانياً- تقرير عن عملية تحديث وتنقيح الخطة الإستراتيجية

5- أصدر الأمين التنفيذي، بما يتماشى مع المقرر 9/9، إخطاراً في 7 يولييه/تموز 2008 دعا فيه الأطراف إلى تقديم آراء تتعلق بتنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية. وصدر إخطار إضافي للمراقبين في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008. ووزع إخطار ثالث في 10 يونيه/حزيران 2009، طلب فيه تقديم آراء. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، وصلت تقارير من الأطراف التالية: جمهورية إيران الإسلامية، والبرازيل، وبوتسوانا، والصين، وفرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وقطر، وكندا، والمكسيك، واليابان. ووصل 11 تقريراً من مراقبين¹. ومن أجل تيسير عملية تقديم المزيد من الآراء من قبل الأطراف والمراقبين، أنشأت الأمانة منتدى على الانترنت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وقدمت مدخلات إضافية من خلال هذه الوسيلة، بما في ذلك مدخلات من نقطة الاتصال في الأرجنتين وعدد من المنظمات والأشخاص².

6- وساعد عدد من حلقات العمل غير الرسمية التي نظمت في مواصلة جمع مدخلات من الأطراف والمراقبين. وهي تشتمل على:

الحدث الجانبي المنظم على هامش الاجتماع المخصص للمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة المتعددين المتعلق بإطار حكومي دولي للتفاعل بين العلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، المعقود في بوتراجايا، ماليزيا، من 10 إلى 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، عندما أطلق المنتدى الإلكتروني؛

(أ) جلسة تبادل أفكار ليوم واحد بشأن "الاستدامة فيما بعد عام 2010: منظورات من الخبرات"، نظمها اليونيب في 13 فبراير/شباط 2009 على هامش الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة اليونيب/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

(ب) فريق عامل رفيع المستوى معني بهدف 2010 وهدف (أهداف) ما بعد عام 2010 أنشأته رئاسة مؤتمر الأطراف في بون، من 6 إلى 9 مارس/آذار 2009؛

(ج) جلسة خلال الاجتماع السنوي للجنة العلمية التابعة لبرنامج DIVERSITAS، المعقود في واشنطن العاصمة، في 9-10 فبراير/شباط 2010؛

(د) حلقة نقاش بشأن هدف ما بعد عام 2010 للاتحاد الأوروبي نظمت كجزء من مؤتمر المفوضية الأوروبية، وعقدت في أثينا، في 27-28 أبريل/نيسان 2009؛

(هـ) مشاورات نظمت في إطار مبادرة العد التنازلي لعام 2010 التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشركاء آخرين من البلدان الأوروبية (أثينا، 28-29 أبريل/نيسان 2009، وأمريكا الجنوبية (ليما، 19-20 مايو/أيار 2009)؛

(و) مناقشة جرت مع أقل البلدان نمواً في أفريقيا التي شاركت في إحدى حلقات عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التقارير الوطنية الرابعة، عقدت في أديس أبابا، من 4 إلى 8 مايو/أيار 2009

¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وتقرير مشترك مقدم من المنظمة الدولية لحياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، ومنظمة حفظ الطبيعة؛ والصندوق العالمي للطبيعة وجمعية حفظ الحيوانات البرية، والبرنامج العالمي لظلة الشجر، والفريق التوجيهي المعني بوصول الحفظ بالفقر، ومنظمة الحياة النباتية، وشبكة أوروبا الوسطى والشرقية المعنية بالتنوع البيولوجي، والمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي لفرنسا، وبرنامج شعوب الغابات، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة 'برو ناتورا' - جمعية أصدقاء الأرض بسويسرا، والمركز السويدي للمعلومات المتعلقة بالأنواع، وتقرير فردي مقدم من ريتشارد لينغ.

² ساشا الكسندر، ستيفن غولدفينغر، هانا هوفمان، مايك بار، موريزيو فيراري، نيل برومت، مايكل هيرمان.

(ز) مناقشات بشأن الروابط بين إستراتيجية عالمية محدثة لحفظ النباتات والخطة الإستراتيجية للاتفاقية لما بعد عام 2010 خلال الاجتماع الثالث لفريق الاتصال المعني بالإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، جرت في دبلن، من 26 إلى 28 مايو/أيار 2009؛

(ح) حلقة عمل لاستعراض استخدام وفعالية المؤشرات المتفق عليها في المقررين 15/7 و 30/8، عقدت في ريدينغ، المملكة المتحدة، من 6 إلى 8 يوليه/تموز 2009؛

(ط) حلقة عمل بشأن حفظ التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية والحد من الفقر، عقدت في جزيرة فيلم، ألمانيا، من 17 إلى 21 سبتمبر/أيلول 2009؛

(ي) مؤتمر إستراتيجية الدول الأوروبية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية "التنوع البيولوجي في أوروبا" (بدعم من اليونيب، ومجلس أوروبا والنرويج) المعقود في لياج، بلجيكا، من 22 إلى 24 سبتمبر/أيلول 2009؛

(ك) اجتماع الخبراء بشأن أهداف التنوع البيولوجي العالمية لما بعد عام 2010، بدعم من اليونيب، ومبادرة العد التنازلي لعام 2010، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في نيروبي، في 2-3 أكتوبر/تشرين الأول 2009؛

(ل) المؤتمر الثاني المفتوح للعلوم التابع لبرنامج DIVERSITAS، المعقود في أكتوبر/تشرين الأول 2009؛

(م) حلقة عمل إقليمية لبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، عقدت في بنما سيتي، من 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2009، ونظمتها الأمانة والمكتب الإقليمي لليونيب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومبادرة العد التنازلي لعام 2010 التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛

(ن) مشاورات إقليمية لأفريقيا، عقدت في القاهرة، في 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2009، نظمتها الأمانة والمكتب الإقليمي لليونيب في أفريقيا، بدعم إضافي من الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)؛

(س) حلقة عمل إقليمية لشرق وجنوب وجنوب-شرق آسيا، عقدت في طوكيو، من 15 إلى 18 ديسمبر/كانون الأول 2009، نظمتها الأمانة بدعم من اليابان؛

(ع) مشاورات غير رسمية للخبراء بشأن الحصول وتقاسم المنافع والخطة الإستراتيجية، نظمها بالتشارك كل من اليونيب ومعهد الدراسات العليا بجامعة الأمم المتحدة، وعقدت في يوكوهاما، اليابان، في 18-19 ديسمبر/كانون الأول؛

(ف) حلقة عمل إقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عقدت في القاهرة، في 10-11 يناير/كانون الثاني 2010، ونظمتها الأمانة والمكتب الإقليمي لليونيب في غرب آسيا وجامعة الدول العربية؛

(ص) حلقة عمل غير رسمية للخبراء بشأن تحديث الخطة الإستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام 2010، عقدت في لندن، من 18 إلى 20 يناير/كانون الثاني 2010؛

(ق) مؤتمر تروندهايم السادس بشأن التنوع البيولوجي، المعقود في تروندهايم، النرويج، من 1 إلى 5 فبراير/شباط 2010.

7- وأنشئ فريق لإدارة المسائل في إطار فريق الأمم المتحدة للإدارة البيئية كي ينظر في المساهمات المحتملة لوكالات الأمم المتحدة في صياغة وتحقيق أهداف ما بعد عام 2010. وستتاح نتائج هذه العملية للاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.

8- وبالإضافة إلى ذلك، قام وزراء البيئة في مجموعة الثمانية، جنباً إلى جنب مع وزراء من أستراليا والبرازيل والصين والجمهورية التشيكية والسويد (بوصفهما الرئيسين الحالي والقادم للاتحاد الأوروبي)، ومصر والهند وإندونيسيا والمكسيك وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا، والمنظمات الدولية المشاركة، خلال الاجتماع المعقود في سيراكيوز، إيطاليا، باعتماد ورقة عمل سيراكيوز (*Carta di Siracusa*) بشأن التنوع البيولوجي التي تعترف بأهمية هدف عام 2010، وبال الحاجة العاجلة إلى دعم وتعزيز العملية الدولية المتعلقة بتحديد إطار عمل طموح وقابل للتنفيذ بشأن التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010. وينبغي أن يشترك في هذه العملية جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة المعنيين، وأن تستند إلى الدروس المستفادة من هدف عام 2010، وأن تنظر في المناقشات غير الرسمية لفريق العمل رفيع المستوى بشأن "مستقبل الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي" التي نظمتها الرئاسة الحالية لاتفاقية التنوع البيولوجي في بون في مارس/آذار 2009. وتقدم ورقة عمل

سيراكبوز بشأن التنوع البيولوجي إتباع طريق مشترك لإطار العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي فيما بعد عام 2010 يشمل النقاط التالية:

(أ) إن التحديات العديدة التي يواجهها العالم اليوم تعتبر مؤشرا لا لبس فيه عن أننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا لحفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة؛

(ب) يجب وضع برامج واتخاذ إجراءات سليمة وفي الوقت المناسب بهدف تعزيز مرونة النظم الإيكولوجية نظرا للخسائر الاقتصادية الجسيمة الناشئة عن الاستخدام غير المستدام للتنوع البيولوجي؛

(ج) برغم الجهود المبذولة والتعهدات المتعلقة بتحقيق هدف عام 2010، لا تزال هناك قوى دافعة مباشرة وغير مباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، يزيد من حدتها تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تغير العالم بوتيرة سريعة منذ اعتماد هدف عام 2010. وعند إعداد إطار العمل لما بعد عام 2010، ينبغي مراعاة جميع هذه القوى الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي، التي تسبب تهديدات متوسطة وطويلة الأجل للتنوع البيولوجي والتي تم تحديدها على أساس البحوث العلمية؛

(د) من العوامل الرئيسية في التنفيذ الفعال لإطار العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي فيما بعد عام 2010 هو وضع إستراتيجية اتصال شاملة، تشرك بالكامل جميع القطاعات المختلفة، فضلا عن أصحاب المصلحة، والمجتمعات الأصلية والمحلية، والقطاع الخاص للتشديد على مشاركتهم ومسؤولياتهم الذاتية؛

(هـ) إن إصلاح وسائل الحكم البيئي على جميع المستويات هام لإدماج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في جميع السياسات، وتحويل أوجه الضعف الحالية في النظم الاقتصادية إلى فرص، وتعزيز التنمية المستدامة وفرص العمل، مع مراعاة بصفة خاصة أوضاع البلدان النامية.³

9- واعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والستين، القرار 203/64 المؤرخ 21 ديسمبر/كانون الأول 2009، بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي شجعت فيه الجمعية جميع الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على مواصلة الإسهام في المناقشات المؤدية إلى وضع خطة إستراتيجية محدثة للاتفاقية من المقرر اعتمادها خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، وأضعة في اعتبارها أن هذه الخطة الإستراتيجية ينبغي أن تغطي جميع الأهداف الثلاثة للاتفاقية، وشددت على أهمية تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية.³

10- وأخيرا، نظر مكتب مؤتمر الأطراف في إعداد الخطة الإستراتيجية المحدثة في اجتماعاته المعقودة في نيروبي (فبراير/شباط 2009) وباريس (أبريل/نيسان 2009) ومونتريال (نوفمبر/تشرين الثاني 2009). وفي اجتماع مونتريال، عقد المكتب اجتماعا مشتركا مع مكتب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ونظر في مشروع من الوثيقة UNEP/CBD/SP/PREP/2.

11- وترد قائمة محدثة بجميع الأحداث ذات الصلة على موقع اتفاقية التنوع البيولوجي على الانترنت في <http://www.cbd.int/sp2010+>

12- وتشتمل الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي على معلومات هامة، بما في ذلك تقييم عن التقدم في تنفيذ الاتفاقية، وتحقيق هدف عام 2010، ودراسة عن الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وفي أغسطس/آب، عم الأمين التنفيذي المسودة الأولى من الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي لاستعراضها من قبل النظراء. واستنادا إلى التعليقات المستلمة فضلا عن المدخلات الواردة من اجتماع علمي لتقديم المشورة ومن مكاتب مؤتمر الأطراف في الاتفاقية والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، أعدت نسخة أقصر ومجمعة بدرجة أكبر من الطبعة الثالثة ووزعت في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 لاستعراضها من قبل النظراء. والوثيقتان متاحان لاستعراض النظراء حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. ودعت نقاط الاتصال التابعة للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ومكتبها إلى المشاركة بفعالية في استعراض مسودة التقرير خلال جميع مراحل العملية.

13- وسيعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، في 22 سبتمبر/أيلول 2010 لمناقشة التنوع البيولوجي وإعطاء الزخم السياسي لإعداد هدف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010.

14- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2010، سينظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر في اعتماد الخطة الإستراتيجية المنقحة والمحدثة بغية اعتمادها، بما في ذلك غايات وأهداف ومؤشرات ما بعد عام 2010.

ثالثاً- الخلفية: الخطة الحالية وهدف التنوع البيولوجي لعام 2010

ألف- الخطة الإستراتيجية الحالية

15- تتضمن الخطة الإستراتيجية الحالية الخطة نفسها، المعتمدة بموجب المقرر 26/6 (الذي يشمل هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 والغايات (العملية) الإستراتيجية)، وإطار عمل لتقييم التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، اعتمد بموجب المقرر 30/7⁴ (الذي يشمل المجالات البورية والغايات والأهداف والمؤشرات).

16- واعتمد مؤتمر الأطراف، في الفقرة 2 من المقرر 26/6، الخطة الإستراتيجية. ومن خلال الخطة، تعهدت الأطراف نفسها بتنفيذ أهداف الاتفاقية الثلاثة بصورة أكثر فعالية واتساقاً من أجل تحقيق خفض ملموس في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني بحلول عام 2010.

17- وتتألف وثيقة الخطة، المرفقة بالمقرر 26/6، من فقرتين استهلكتين، وأربعة أقسام وتذييل، على النحو التالي:

(أ) الفقرتان الاستهلكتان. إن الخطة هي "توجيه مواصلة تنفيذ [الاتفاقية] على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية"؛ والهدف منها هو "الوقف الفعال لفقدان التنوع البيولوجي في سبيل كفالة استمرار استخداماته المفيدة"؛

(ب) القسم ألف ("القضية") يشتمل على معلومات أساسية ويشير إلى: أن معدل خسارة التنوع البيولوجي يتسارع؛ وضرورة التصدي للتهديدات؛ والاتفاقية كأداة جوهرية؛ والإنجازات؛ والتحديات؛

(ج) القسم باء ("المهمة") ينص على أن "تلتزم الأطراف بتنفيذ أشد فعالية واتساقاً للأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما يكفل أن يتحقق بحلول عام 2010 تخفيض محسوس للمعدل الحالي للخسارة في التنوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وذلك كإسهام منها في تخفيف حدة الفقر وصون جميع أشكال الحياة على الأرض". وهو ما أصبح معروفاً باسم هدف التنوع البيولوجي لعام 2010؛

(د) القسم جيم ("الغايات والأهداف الإستراتيجية") يحدد أربع غايات، تشمل كل غاية منها على ما بين أربعة إلى ستة أهداف؛

(هـ) القسم دال ("الاستعراض") يشير إلى أن الخطة ستنفذ عن طريق برامج عمل تعد بموجب الاتفاقية، والإستراتيجيات وخطط الأعمال الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والأنشطة الأخرى، وإلى أنه ينبغي إيجاد طرائق أفضل لإجراء تقييم لما يحرز من تقدم؛

(و) يعرض التذييل قائمة بالعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقية.

18- واعتمد مؤتمر الأطراف، في المقرر 30/7، إطار عمل لتقييم ما يحرز من تقدم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية، ووضع مجموعة من الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج، وما يرتبط بها من مؤشرات. وأعيد تحسين هذه الغايات والأهداف في ضوء خبرات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ومشورتها واعتمدت في المقرر 15/8 "إطار لرصد تحقيق هدف عام 2010 ودمج الأهداف في برامج العمل المواضيعية". ولاحظ مؤتمر الأطراف في هذا المقرر أن إطار رصد تنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدف عام 2010 يتألف من العناصر الخمسة التالية (الفقرة 1 من المقرر 15/8):

(أ) الغايات الأربع و19 هدفاً للخطة الإستراتيجية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في المقرر 26/6؛

(ب) عدد محدود من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الإستراتيجية، التي ستعدّ على أساس المؤشرات المقترحة في المرفق الأول بالمقرر⁵؛

⁴ تفح فيما بعد بموجب المقرر 15/8.

⁵ أدرجت قائمة بالمؤشرات المحتملة في الجدول 1 من الوثيقة UNEP/CBD/WGRI/1/2. واستعرض الفريق العامل المعني بتنفيذ الاتفاقية هذه القائمة في اجتماعه الأول، وأرقت قائمة منقحة بالمقرر 15/8. وطلب إلى الأمانة، من خلال هذا المقرر، لأن يقوم، بالتشاور مع أعضاء فريق الخبراء التقنيين المخصص لمؤشرات تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 والشركاء الآخرين، بصياغة، على أساس

(ج) الإطار المؤقت للغايات الأربع والأهداف، المكوّن من سبعة مجالات بؤرية، و 11 غاية و 21 هدفاً، والمعتمد في المقرر 30/7؛

(د) المؤشرات الموجهة نحو تحقيق نتائج لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ هدف عام 2010 (حسبما اعتمدت بموجب المقرر 30/7 مع التعديلات التي أوصت بها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في توصيتها 5/10، حسبما وردت بإيجاز في المرفق الثاني بالمقرر)؛

(هـ) آليات الإبلاغ، بما في ذلك التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية.

باء- هدف التنوع البيولوجي لعام 2010

19- حظي هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، المعتمد بوصفه مهمة الخطة الإستراتيجية (انظر الفقرة 17 (ج) أعلاه)، بدعم في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام 2002. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، اتفق رؤساء الدول والحكومات على "أن تقي جميع الدول بالالتزامات وأن تخفض بدرجة كبيرة معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010". وبناء على طلبات أرسلها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع والجزء الرفيع المستوى في اجتماعه الثامن إلى الأمين العام، أدرج هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2007 بوصفه الهدف 7 باء ("خفض فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق تخفيض كبير في معدل فقدانه بحلول عام 2010").⁶

رابعا- تجميع/تحليل المدخلات الواردة من الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، والأطراف والجهات الأخرى بشأن تنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية وهدف ما بعد عام 2010

20- يعرض هذا القسم تجميعاً للآراء التي أعربت عنها الأطراف وأصحاب المصلحة في تقاريرها الرسمية، والمنندى القائم على الانترنت وفي المناقشات التي جرت في مختلف حلقات العمل المشار إليها في الفقرة 7 أعلاه. وتعكس البيانات التالية، ما لم يشار إلى خلاف ذلك، الآراء التي يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً عليها. غير أنها لا تعني بالضرورة توافق الآراء وهي مقدمة أساساً لتشجيع مواصلة النظر في هذه المسائل وتقديم المزيد من الآراء. وقد حاولت الأمانة، بقدر الإمكان، أن تعكس الفكر العام للآراء المقدمة، وفي الوقت نفسه أن تُجمع الآراء المماثلة أو المتداخلة.

ألف- مجال تطبيق الخطة الجديدة والنقاط العامة

21- ستكون الخطة الإستراتيجية المنقحة والمحدثة هامة من حيث توفير إطار للعمل في المستقبل بموجب الاتفاقية نفسها، والوصول إلى مجتمع أوسع نطاقاً. اتفقت جميع التقارير على الأهمية البالغة لعملية تنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية كوسيلة لتوسيع نطاق إشراك أصحاب المصلحة بما يتجاوز الفئات المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي وتوسيع نطاق الملكية. ومقارنة بالخطة الحالية، يُقترح إجراء بعض التغييرات على النقاط التي تركز عليها الخطة. وينبغي أن تسلط الخطة الضوء بصورة أكثر وضوحاً على الصلات بين التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان (بما في ذلك القضاء على الفقر) والأمور الاقتصادية؛ وينبغي أن يكون هناك المزيد من التركيز على دعم التنفيذ (انظر الفقرات 30، و 51-61)، ويجب أن تدرك الخطة الجديدة السياق الحالي للتغيرات العالمية وأن تتغلب على التحديات وأن تنتهز الفرص الناتجة عن هذه التغيرات (انظر الفقرة 28 أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود، أثناء تنقيح وتحديث الخطة، لكفالة أن تكون إطاراً أكثر اتساقاً للعمل في المستقبل بموجب الاتفاقية.

22- ينبغي على الخطة الإستراتيجية أن تغطي أهداف الاتفاقية الثلاثة بطريقة متوازنة⁷ وأن تعزز تنفيذها. تحقق معظم النجاح في تنفيذ الخطة الإستراتيجية الحالية في مجال الحفظ. وسيطلب تحقيق المزيد من التقدم بشأن هذا الهدف، وبشأن الاستخدام المستدام، الذي يرى البعض أن هناك حاجة إلى أن يولى المزيد من الأولوية، بذل جهود أكبر للوصول إلى الفئات المعنية الأخرى التي تؤثر على القوى الدافعة غير المباشرة والمباشرة لفقدان التنوع البيولوجي. وباستثناء الغاية

القائمة المرفقة، عدد محدود من المؤشرات ذات الصلة والمؤكدة والقابلة للقياس من أجل قياس التقدم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية. وتبعاً لذلك، أنشأت الأمانة منتدى للمناقشة ودعت أعضاء فريق الخبراء التقنيين المخصص إلى المشاركة فيه. ولم يكن هذا المنتدى كافياً كأساس لمواصلة تنقيح المؤشرات. ونظراً لعدم وجود سوى وقت محدود قبل عام 2010، وتجري حالياً عملية رئيسية لاستعراض تنفيذ الخطة الإستراتيجية، من المقترح تنسيق عملية مواصلة تنقيح مجموعة المؤشرات مع تنقيح الخطة الإستراتيجية نفسها.

⁶ <http://unstats.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Indicators/OfficialList.htm>

⁷ الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الثالثة من الديباجة بالمقرر 9/9.

10 من الإطار الحالي، هناك اهتمام ضعيف في الخطة الحالية بالتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وينبغي إيلاء المزيد من الأولوية للحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها في الخطة الجديدة⁸. غير أن عددا قليلا من التقارير يتناول هذه المسألة.

23- ينبغي أن تكون الخطة الإستراتيجية للاتفاقية مكملة للخطة الإستراتيجية لبروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية وأن تتسق معها. تشتمل الخطة الإستراتيجية لعام 2002 على أهداف ذات صلة ببروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية بوصفها جزءا لا يتجزأ من الخطة الشاملة. غير أن مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية قد اختار بصفة عامة عدم إدراج البروتوكول عند تقييم التقدم المحرز (UNEP/CBD/COP/9/14/Add.1)، وهناك خطة مستقلة قيد الإعداد تتعلق بالبروتوكول، سينظر فيها خلال الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية. وينبغي أن تكون الخطتان متسقتان ومتكاملتان.

24- ينبغي أن تشجع الخطة على الاستخدام الفعال لنهج النظام الإيكولوجي وأن تسمح بذلك في عمليات التخطيط والتنفيذ. على الرغم من أن نهج النظام الإيكولوجي معترف به بوصفه الإطار الرئيسي لتنفيذ الاتفاقية، إلا أن تطبيقه من الناحية العملية يواجه مشاكل حيث أن العديد من أفضل الأمثلة عن استخدامه تنحصر على المستوى المحلي. وهناك حاجة إلى أدوات بسيطة وبناء قدرات ملائمة. ويمكن أن تكون الأدوات، مثل التقييم الإستراتيجي للبيئة، مفيدة جدا في هذا الصدد إذا أدرج فيها التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وقد يكون أيضا إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في نهج مثل الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والإدارة المستدامة للغابات مفيدا جدا. كما قد يساعد في هذا الأمر وضع تدابير ملائمة للحوافز الاقتصادية، ووسائل لاحتساب قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الحسابات الوطنية. وهناك أيضا حاجة إلى زيادة مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. ويجب أن تظهر الخطة الإستراتيجية بوضوح أهمية نهج النظام الإيكولوجي وكيف يرتبط بالأهداف أو الغايات الإستراتيجية للخطة.

25- ينبغي أن تسلط الخطة الضوء على الصلات بين التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان، وأن تشدد على القيمة الاجتماعية والاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية⁹. ينبغي أن تكون الغايات الشاملة للخطة هي تشجيع سلامة النظم الإيكولوجية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان، وخفض المخاطر التي تواجه تحقيق رفاهية الإنسان والنتيجة عن فقدان التنوع البيولوجي، وضمان المحافظة على خيارات للأجيال القادمة. ومن شأن النظم الإيكولوجية المتعافية أن تعزز رفاهية الإنسان من خلال الصحة العامة (بما في ذلك خفض الإصابة بالأمراض)، والاستقرار الاقتصادي والأمن الشخصي والوطني¹⁰. ويعتبر تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية حيويا، وبخاصة إذا كان العالم يواجه ضغوطا بيئية واقتصادية رهيبية. ويتطلب هذا الأمر أن يسمح أي إطار لما بعد عام 2010 بحفظ النظم الإيكولوجية المتعافية ودعمها وكذلك التنوع البيولوجي الذي يتوقف عليه استمرار عمل هذه النظم¹¹. وينبغي أن تستند الخطة، حسبما يكون ملائما، إلى إطار ونتائج تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية¹²، وإلى نتائج الدراسة المتعلقة باقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي¹³. وقد تكون هناك حاجة إلى منهجيات وأدوات لتقدير قيمة التنوع البيولوجي بصورة مناسبة.

26- ينبغي أن تسلط الخطة الضوء على أهمية التنوع البيولوجي في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ في الحسبان أن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ينبغي أن يسهم في القضاء على الفقر على الصعيد المحلي وألا يلحق الضرر بسبل عيش الفقراء وأن يحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان¹⁴. إن التنوع البيولوجي، حسبما يشير إلى ذلك التقرير المؤقت لاقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، هام بصورة غير تناسبية لسبل عيش الفقراء. واستنتجت حلقة عمل بون أنه لا يمكن نجاح عملية القضاء على الفقر بدون نظم إيكولوجية

⁸ تقرير مشترك مقدم من المنظمة الدولية لحياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، ومنظمة حفظ الطبيعة؛ والصندوق العالمي للطبيعة وجمعية حفظ الحيوانات البرية.

⁹ مشاورات نيروبي؛ حلقة عمل بون؛ تقارير مقدمة من كندا والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

¹⁰ تقرير مقدم من كندا.

¹¹ حلقة عمل بون.

¹² الفقرة الفرعية (ح) من الفقرة الثالثة من الديباجة بالمقرر 9/9، معزز بتقرير كندا؛ حلقة عمل بون.

¹³ تقرير مقدم من كندا؛ حلقة عمل بون.

¹⁴ الفقرة الفرعية (و) من الفقرة الثالثة من الديباجة بالمقرر 9/9(و).

عاملة على جميع الأصعدة. غير أن أنشطة الحفظ قد تعرض أيضا سبل عيش الفقراء للخطر. ويقترح الفريق التوجيهي المعني بالربط بين الحفظ والفقير إدراج المبدأ التالي في الخطة الإستراتيجية المنقحة وهدف التنوع البيولوجي لما بعد عام 2010: "في الحالات التي تؤثر فيها أنشطة على الأشخاص على الصعيد المحلي، ينبغي أن تكون هذه الأنشطة موجهة نحو الإسهام في الحد من الفقر، وكحد أدنى، ألا تكون ضارة". وقد يساعد وضع إطار للمفاهيم في توضيح كيف يمكن أن يؤدي تنفيذ الاتفاقية إلى المساهمة في القضاء على الفقر.

27- ينبغي أن تتناول الخطة القوى الدافعة المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي وأن تدمج اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في السياسات والبرامج والإستراتيجيات وعمليات التخطيط القطاعية والمتعددة القطاعات ذات الصلة.¹⁵ أوضح مؤتمر الأطراف الحاجة إلى التصدي للتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، والقوى الدافعة المباشرة¹⁶ وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي. ويتضمن هذا الأمر تفعيل الكامل للمادة 7(ج) والمادة 8(ل) من الاتفاقية: تحديد المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وإدارتها أو تنظيمها. وسيطلب تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاقية بذل جهود إضافية للوصول إلى الفئات المعنية الأخرى التي تؤثر على القوى الدافعة المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي والتعاون معها. وينبغي أن تؤدي الخطة إلى تيسير الحوار بين مختلف القطاعات لتعميم التنوع البيولوجي وتحديد الروابط بين القطاعات وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وذلك من أجل الإسهام في التنفيذ الأكثر فعالية للاتفاقية، ولا سيما المادة 6. وعموما، هناك حاجة إلى وجود خطة من شأنها أن تساعد على زيادة مواءمة المصالح الاقتصادية ومصالح التنوع البيولوجي عن طريق دعم إعداد سياسات وطنية ودولية. ويمكن أن يساعد الاتفاق المتوقع بشأن الحصول وتقاسم الموارد في تحقيق ذلك. ولاحظ مؤتمر الأطراف الحاجة إلى إقامة روابط مع عدة قطاعات، منها القطاعات التالية: التجارة الدولية، والتمويل، والزراعة، والحراجة، والسياحة، والتعدين، والطاقة، ومصائد الأسماك (المقرر 9/8). وإحدى النتائج الطبيعية لهذا الأمر هي أن الاتجاه الإستراتيجي الرئيسي لهذه الخطة الجديدة ينبغي أن يتعلق بتشجيع إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في السياسات والخطط والبرامج القطاعية والمتعددة القطاعات (التعميم)، وتشجيع زيادة الوعي فيما بين جميع قطاعات المجتمع بالدور الذي يلعبه التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في دعم رفاهية الإنسان. وباختصار، فإن هذا يعني إشراك جميع أصحاب المصلحة بصورة أكثر فعالية. ويمكن أن يكون تشجيع منهج النظام الإيكولوجي طريقة هامة لتحقيق الإدماج، حسبما أشير إلى ذلك في الفقرة 24 أعلاه.

28- ينبغي أن تأخذ الخطة الجديدة في الحسبان السياق الحالي للتغيرات العالمية وما يتصل بذلك من تحديات وفرص وأن تستجيب لهذه التغيرات. من الهام معرفة التغيرات التي حدثت في العالم منذ اعتماد هدف عام 2010 وما هي الأمور الهامة للحقائق العالمية الحالية والمتوقعة في المستقبل. ويشتمل ذلك على النظر في المسائل المهمة والناشئة وتوضيح التحديات والفرص الناشئة. فعلى سبيل المثال، لم تعد حقيقة تغير المناخ مقبولة الآن على نطاق أوسع فحسب، بل أصبحت خيارات الاستجابة - التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته - ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ويمكن أن يكون التنوع البيولوجي جزءا من خيارات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وفي الوقت نفسه، قد يكون لهذه الخيارات تأثيرات إيجابية أو سلبية على التنوع البيولوجي وعلى رفاهية الإنسان، وخاصة المجتمعات الأصلية والمحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت مسائل أخرى مرتبطة بالتغيرات العالمية أكثر وضوحا (على سبيل المثال، الصلة بين الأمراض المعدية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية). ويجب أن تمهد الخطة الإستراتيجية للاتفاقية لما بعد عام 2010 الطريق لإيجاد حلول ابتكارية قائمة على التنوع البيولوجي لهذه الشواغل الأوسع نطاقا. وسيطلب هذا الأمر التركيز بدرجة أكبر للحفاظ على مرونة النظم الإيكولوجية عند الاقتضاء، وبخاصة في الحالات التي يسهم فيها التنوع البيولوجي في التغلب على هذه الشواغل الأوسع نطاقا. وأخيرا فقد أتاحت الأزمة المالية العالمية الحالية الفرصة بالفعل

¹⁵ الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة الثالثة من الديباجة بالمقرر 9/9؛ عدة تقارير؛ ورقة عمل سيراكيز.

¹⁶ لاحظ مؤتمر الأطراف، بصفة خاصة، الحاجة العاجلة إلى معالجة المسائل التالية التي يجدها تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية الأهم على الصعيد العالمي من حيث أثارها على التنوع البيولوجي وما يترتب عليها من آثار على رفاهية الإنسان:

- التغيير في استخدام الأراضي والتحويلات الأخرى في الموائل؛
- ما يترتب على الإفراط في الصيد؛
- التصحر وتدهور الأراضي الجافة وشبه الرطبة؛
- القوى الدافعة المتعددة لتغير النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛
- زيادة تحميل المغذيات في النظم الإيكولوجية؛
- إدخال الأنواع الغريبة الغازية؛
- آثار تغير المناخ المتزايدة بسرعة.

لإعادة التفكير في الافتراضات الاقتصادية الأساسية وإدخال مبادئ الاستدامة.¹⁷ وينبغي استخدام الأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء وتغير المناخ كدرس لتسليط الضوء على الإفراط الحالي في استخدام رأس المال الطبيعي والحاجة إلى الاستثمار في "الهياكل الأساسية الإيكولوجية".¹⁸

29- ينبغي أن تشمل الخطة الجديدة على أساس منطقي واضح للغايات والإجراءات المقترحة فيها، استناداً إلى الأدلة العلمية. يتطلب الأمر إدراج ما يبرر الحاجة العاجلة إلى تناول مسألة فقدان التنوع البيولوجي وأهميته وآثار ذلك على خدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان. وفي هذا الصدد، على الخطة الإستراتيجية الجديدة أن تساعد في دعم التفاعل بين العلوم والسياسات ومواصلة تطويره. وهناك أدلة على ذلك متاحة في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، والطبعة الرابعة من التوقعات العالمية للبيئة، والاجتماع الرابع للاتفاقية الدولية لحماية النباتات، ومن المتوقع وجود أدلة أخرى في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والدراسة الجارية المتعلقة باقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وينبغي النظر في النقاط الهامة للنظم الإيكولوجية ونتائجها الممكنة على رفاه الإنسان وينبغي توفير ما يبرر الغايات واستجابات السياسات الفعالة، على أساس النهج التحوطي.¹⁹

30- ينبغي أن تركز الخطة الجديدة بدرجة أكبر على التنفيذ العملي للاتفاقية وأن تشمل على آليات لدعم التنفيذ ورصد التنفيذ.²⁰ ينبغي أن يكون التنفيذ وآليات التمكين ذات الصلة محور اهتمام أي تنقيح للخطة الإستراتيجية²¹ وينبغي دعم الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بوصفها أدوات فعالة للتعميم (الفقرات 51-60 أدناه). وحسبما هو موضح بالمزيد من التفصيل أدناه (انظر الفقرتين 52 و53 أدناه)، ينبغي أن تركز الخطة بدرجة أكبر على استعراض للتنفيذ يستند إلى أدلة، وآلية معززة لتبادل المعلومات وآليات مالية جيدة.

31- ينبغي إعداد الخطة، وبخاصة هدف (أهداف) ما بعد عام 2010، على أساس أدلة²² وخبرات علمية مؤكدة. إن القاعدة العلمية من الركائز الأساسية للخطة وينبغي أن تكون دقيقة وتلعب دوراً أكثر أهمية من الدور الذي لعبته في الخطة الإستراتيجية الأولى.²³ وستلعب الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي دوراً هاماً في تجميع هذه المعلومات.²⁴ وينبغي أن تستند عملية إعداد الخطة إلى حالات النجاح والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الإستراتيجية الأولى خلال العقد الماضي.²⁵ وقد تم تقييم بعض هذه الدروس خلال عمليات استعراض الغايات الأربع للخطة الإستراتيجية التي اضطلع بها الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، وعمليات الاستعراض المتعمق لبرامج العمل التي أجرتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وفي الطبعة الثانية من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. وهناك معلومات حديثة متاحة في التقارير الوطنية الرابعة وفي استنتاجات حلقة العمل الإقليمية بشأن الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتعميم التنوع البيولوجي والمناطق المحمية، وسيتم تجميعها في الطبعة الثالثة من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. وينبغي أن تحدد الخطة الإستراتيجية الجديدة عوامل النجاح العامة استناداً إلى الخبرات وأن تشجع الآليات على تكرارها لتمكين تنفيذ الاتفاقية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.^{26 27}

32- ينبغي أن تتناول الخطة الجديدة الفجوات المحددة في استعراضات التنفيذ السابقة لتجنب تكرار الأخطاء. اضطلع بعدة تقييمات، منذ اعتماد الخطة الإستراتيجية، من شأنها أن تساعد في تحديد الفجوات التي يتعين النظر فيها. وقد أظهر

¹⁷ تقرير مقدم من كندا.

¹⁸ حلقة عمل بون؛ ورقة عمل سيراكيزو.

¹⁹ مشاورات أثينا؛ تقرير من شبكة أوروبا الوسطى والشرقية المعنية بالتنوع البيولوجي.

²⁰ تقارير مقدمة من كندا وقطر والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

²¹ تقارير مقدمة من قطر والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

²² الفقرة الفرعية (د) من الفقرة الثالثة من الديباجة بالمقرر 9/9.

²³ مشاورات نيروبي.

²⁴ تقارير مقدم من اليابان.

²⁵ حلقة عمل بون؛ تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

²⁶ تقرير مشترك مقدم من المنظمة الدولية لحياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، ومنظمة حفظ الطبيعة؛ وصندوق الأحياء البرية العالمي للطبيعة وجمعية حفظ الحيوانات البرية.

²⁷ على سبيل المثال، تشير الخبرات المكتسبة من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية إلى أن عوامل النجاح العامة تشمل وجود: (أ) اللجان التوجيهية بين الوكالات متعددة أصحاب المصلحة لتنسيق عملية التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ب) تعاون إقليمي عابر للحدود لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة وتخطيط النهج العابرة للحدود؛ (ج) حوافز تمويل في شكل "منح عمل مبكر" صغيرة (تصل إلى 20 000 دولار أمريكي) لتحفيز العمل المبكر؛ (د) وتعاون عالمي فيما بين المؤسسات بين الأطراف والمانيين والمنظمات غير الحكومية الدولية، لتنسيق الدعم اللازم للتنفيذ.

استعراض الغايتين 2 و3 الفجوات التالية بوصفها تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية (التوصية 1/2، المرفق، UNEP/CBD/COP/9/4): تعميم التنوع البيولوجي؛ وإدراج نهج النظام الإيكولوجي؛ وتكاليف فقدان التنوع البيولوجي؛ وإشراك المجتمعات الأصلية والحلية؛ وإدراج جميع القطاعات وإشراك جميع أصحاب المصلحة.²⁸ ومن المقرر أن يجري الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية عملية تقييم للغايتين 1 و4 في اجتماعه الثالث، المعقود في مايو/أيار 2010. وينبغي أيضا مراعاة هذه التقييمات عند إعداد الخطة الإستراتيجية الجديدة.

33- ينبغي أن تستند الخطة الجديدة إلى الخطة الإستراتيجية الحالية وإطار الغايات والأهداف والمؤشرات المرتبط بها، مع إجراء التعديلات الملائمة لزيادة وضوحها وتركيزها، لتحقيق الاستمرارية.²⁹ نظرا لكم الأعمال المخصص لإعداد إطار 2010 لتقييم التقدم (المقرر 15/8) في النقاط البؤرية، والغايات الفرعية والمؤشرات، وإدراج الغايات الفرعية في برامج العمل المواضيعية السبعة للاتفاقية، ينبغي بذل المزيد الجهد لكفالة أن تستند الخطة الإستراتيجية الجديدة إلى هذا الإطار، مع إضافة عناصر بشأن التخصصية والمساءلة. وفي الواقع، فإن الوقت المنقضي منذ إعداد الخطة الإستراتيجية يعتبر قصيرا نسبيا (ثمانية سنوات بحلول عام 2010)، والوقت المنقضي منذ تنقيح إطار الغايات والأهداف والمؤشرات في عام 2006 (المقرر 15/8) أقل منه. وقد وضع عدد قليل من البلدان غايات وطنية في هذا الإطار، ولم يكن أمام عدد أصغر منها الوقت الكافي لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتحقق أي من الغايات والأهداف بالكامل (انظر الفقرة 44 أدناه). ولاحظ تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية بالفعل أن معظم الأهداف/الغايات ستظل هامة ما بعد عام 2010.³⁰ وهناك خيارات مختلفة لإعداد الخطة الجديدة استنادا إلى الخطة الحالية. فعلى سبيل المثال، يمكن الاحتفاظ بإطار النقاط البؤرية السبع، ولكن يجب تنقيحها عن طريق إعداد مجموعة من الغايات الفرعية والمراحل الرئيسية والمؤشرات الفعالة.³¹

34- ينبغي أن تستند الخطة الإستراتيجية الجديدة أيضا إلى الخبرة المكتسبة من الإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات. كانت الإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات (المقرر 10/5) أول مبادرة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي تدرج غايات محددة وقابلة للقياس لتوجيه تنفيذها. وتطلب وجود غايات وضع خط أساس لكل واحدة منها، بحيث يمكن قياس ما يحرز من تقدم. وعرض التقرير المرحلي العالمي الأول، وهو التقرير المتعلق بحفظ النباتات (UNEP/CBD/COP/INF/25)، على اتفاقية التنوع البيولوجي في الاجتماع التاسع لاتفاقية التنوع البيولوجي، وصدر مؤخرا بوصفه كتيباً (انظر <http://www.cbd.int/doc/publications/plant-conservation-report-en.pdf>). ونتيجة التركيز على الغايات، يمكن قياس مدى نجاح التنفيذ وأوجه الضعف في التنفيذ، وتحديد بوضوح المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاستثمار. ومن الضروري عدم إهمال الغايات الحالية للأطر العاملة وبرامج العمل، مثل الإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات وبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، في هذه العملية، حيث بذلت جهود كبيرة في إعدادها وفي تهيئة الزخم اللازم لتنفيذها. وينبغي أن تظل هذه الآليات أدوات التنفيذ الرئيسية غير أنه ينبغي ربطها مباشرة بغايات المجالات البؤرية للخطة الإستراتيجية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، التي قد تساعد في عمليتي الإبلاغ والرصد. وتتمتع الإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات بعدة نقاط قوة، بما في ذلك غايات محددة قابلة للقياس تحفز العمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي عبر مختلف القطاعات؛ وغايات محددة قابلة للقياس توجه رسائل واضحة لزيادة التوعية العامة؛ ونقاط اتصال وطنية محددة البرامج، وشركاء رئيسيين وشبكات لأصحاب المصلحة لتعزيز التنفيذ وتوجيهه.³²

35- ينبغي أن تكون الخطة الإستراتيجية الجديدة، شأنها شأن الإستراتيجية الحالية، في شكل وثيقة قصيرة ومركزة. إن الخطة الإستراتيجية لعام 2002 وثيقة قصيرة (خمس صفحات، بما في ذلك التذييل)، تشتمل على عدد قليل من الصفحات الأخرى تتضمن إطار تقييم التقدم. وكان هذا الإيجاز النسبي إحدى نقاط القوة للخطة. ويعتبر هذا الأمر هاما نظرا لزيادة طول العديد من برامج عمل الاتفاقية ومقرراتها الأخرى. وبالتالي، قد يرغب مؤتمر الأطراف في أن يسعى إلى إعداد وثيقة قصيرة لخطة ما بعد عام 2010 (على سبيل المثال من 8 إلى 12 صفحة، بما في ذلك المرفقات).³³ وتتفق جميع التقارير على هذا الأمر، غير أن تحقيق ذلك مع مراعاة الطلبات العديدة بإدراج نقاط إضافية، سيمثل تحديا.

²⁸ تقرير مقدم من كندا.

²⁹ المقرر 9/9 مع تعديلات في ضوء التقارير المقدمة.

³⁰ تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، القسم 14-2-2، الفصل الرابع عشر، المجلد الثاني.

³¹ تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

³² تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة الحياة النباتية، والمنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات.

³³ انظر UNEP/CBD/CCP/9/14/Rev.1.

36- من الضروري إشراك جميع الأطراف وأصحاب المصلحة بصورة فعالة كي يكون التصديق على الخطة الإستراتيجية واسع النطاق.³⁴ من شأن توفير الوقت الملائم لإجراء مناقشات بناءة بشأن عمليات التتبع المقترحة قبل انعقاد الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية وخلالها أن يساعد في تحقيق ذلك.³⁵ وستسهم حلقات العمل والعمليات الأخرى المشار إليها في القسم الثالث في هذا الأمر. وسيكون من المفيد أيضا الحصول على المزيد من التقارير من الأطراف، بحيث تمثل مجالا جغرافيا أوسع نطاقا عن المجال الحالي. وقد قام مؤتمر الأطراف بتشجيع الأطراف، لدى إعداد تقاريرها وتحديد موقفها الوطني، على تسهيل الحوار بين الحكومة وقطاعات المجتمع المختلفة.³⁶ وينبغي أن تشمل المشاورات على المجتمعات الأصلية والمحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن جميع المستويات الحكومية (الوطني/الفيدرالي، مستوى الولاية/المقاطعة، مستوى الحي/البلدية/المستوى المحلي، حسبما يكون ملائما) من أجل تعزيز التنفيذ. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي إشراك المنظمات والاتفاقات المعنية من خلال آليات ملائمة. وسيوفر الوقت المتاح من اليوم إلى حين انعقاد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والسنة الدولية للتنوع البيولوجي عددا من الإمكانيات. وينبغي الاستفادة منها عن طريق التشديد على الروابط بين التنوع البيولوجي والمسائل العالمية الراهنة. وينبغي، بصفة خاصة، انتهاز فرصة عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، بصفة خاصة، لجذب الدعم رفيع المستوى لرؤية ومهمة الخطة الجديدة (هدف التنوع البيولوجي لعام 2020).

باء- الرؤية والمهمة/أهداف ما بعد عام 2010، والأهداف الإستراتيجية

37- ينبغي أن تشمل الخطة الإستراتيجية المحدثة والمنقحة على هدف لعام 2050 (رؤية طويلة الأجل) وهدف لعام 2020 (مهمة). أعدت بعض الأطراف أهدافا قصيرة الأجل (أو مراحل رئيسية) وأهدافا طويلة الأجل (أو رؤية) في الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لديها.³⁷ واعترف مؤتمر الأطراف "بالجمود في النظم الإيكولوجية والقوى الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي وبالتالي الحاجة إلى أهداف طويلة الأجل" (المقرر 9/8). وفي الوقت نفسه، يمكن أن تعمل الرؤية طويلة الأجل لتأجيل الإجراءات المطلوبة في وقت إذا لم تتخذ فيه إجراءات محددة لخفض فقدان التنوع البيولوجي بصورة سريعة، سيكون من المرجح تكبد خسائر ذات آثار خطيرة على رفاهية الإنسان.³⁸ ولذا، اتفق مؤتمر الأطراف على أن الخطة الجديدة ينبغي أن تشمل على أهداف قصيرة الأجل أو مراحل رئيسية وهدف طويل الأجل أو رؤية، تعد على أساس أدلة علمية مؤكدة.³⁹ وتشير معظم التقارير إلى أن عامي 2020 و2050 مناسبان كتواريخ لهذه الأهداف. كما استخدم عام 2050 وعام 2020 دائما في المناقشات المتعلقة بالأهداف طويلة الأجل والمتوسطة الأجل لتغيير المناخ. ومن أجل تحقيق الاتساق، فإن تحديد إطار زمني مماثل يمكن أن يساعد الحكومات على ربط أعمالها المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ.⁴⁰ كما أن عام 2020 هو الموعد الزمني الذي حظي بتأييد في الاجتماع التاسع لاتفاقية التنوع البيولوجي لوقف صافي إزالة الغابات وحظي بدعم وزراء 67 بلدا. ومن شأن رؤية مهمة طويلة الأجل تصل إلى عام 2050 أن توفر التركيز الإستراتيجي طويل الأجل والإرشادات المتعلقة بالتخطيط فيما بعد عام 2020. وقد اقترح البعض تحديد هدف مؤقت لعام 2015 كي يتزامن مع غايات الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح أيضا عام 2025 كتاريخ مستهدف على المدى القصير. ويمكن تحديد المزيد من المراحل الرئيسية لتوجيه التقدم نحو هدف عام 2020، استنادا إلى الخبرات من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي أن تدرك الخطة أنه بدون وضع حد مطلق على الضغوط البيئية، فلن يكون من الممكن وقف فقدان التنوع البيولوجي.

³⁴ تقرير مقدم من الاتحاد الأوروبي.

³⁵ تقرير مقدم من كندا.

³⁶ المقرر 9/9 (4).

³⁷ مثلا، لدى اليابان رؤية مدتها 100 عام.

³⁸ هناك خطر تجاوز عدة عتبات ("نقاط هامة") نتيجة فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، مما يؤدي إلى تغيرات في النظام الإيكولوجي وفقدان كبير لخدمات النظام الإيكولوجي. ومن الأمثلة على ذلك انهيار مصائد الأسماك البحرية نتيجة الإفراط في الاستغلال؛ وتحول أحواض الغابات إلى نظم شبيهة للسافانا نتيجة إزالة الغابات مجتمعة مع تغير المناخ وحرائق الغابات؛ وتترتب المياه الداخلية والساحلية نتيجة استخدام المغذيات. وفي حين أنه من الصعب (ومن المستحيل تحقيق ذلك بدقة) توقع نقطة حدوث هذه العتبات، إلا أن الدراسات العلمية تشير إلى العديد من الأمثلة التي قد تحدث قبل عام 2050. وستوفر الطبعة الثالثة من التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي تقييما استعرضه النظراء لهذه العتبات الممكنة.

³⁹ الفقرة الفرعية (د) من الفقرة الثالثة من الديباجة بالمقرر 9/9.

⁴⁰ اقترحت لجنة مراجعة الشؤون البيئية التابعة لمجلس العموم بالمملكة المتحدة هذا الموعد الزمني في تقريرها المتعلق بهدف التنوع البيولوجي لعام 2010 (10 نوفمبر/تشرين الثاني 2008).

38- ينبغي أن تكون رؤية عام 2050 وهدف (أهداف) التنوع البيولوجي لعام 2020 ملهمة وهامة لتحفيز العمل عبر مجموعة واسعة من المؤسسات والمنظمات وعناصر المجتمع. ينبغي أن تربط الرؤية والأهداف بين التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان. ومن بين التقارير الواردة، هناك اختلافات في الآراء فيما يتعلق بصياغة بيانات الرؤية والمهمة. ذلك أن البعض يطالب بوصف الحالة المرغوب الوصول إليها في المستقبل (مثل كوكب متعافي، صون خدمات النظم الإيكولوجية، المرونة، الخ)، في حين يطالب آخرون بوصف ما الذي يجب تحقيقه من حيث خفض/وقف فقدان التنوع البيولوجي وتجنب الآثار السلبية على رفاهية الإنسان. ويعتقد آخرون أن الخطة الإستراتيجية الجديدة ينبغي أن تركز بدرجة أكبر على النتائج لا العمليات مثل الخطة الإستراتيجية لحفظ النباتات⁴¹، في حين يشير آخرون إلى أهمية المحافظة على نبرة إيجابية وتحقيق التوازن بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية⁴². وبالإضافة إلى الرؤية، رأى المشاركون في فريق الخبراء المعني بإعداد أهداف التنوع البيولوجي العالمية لما بعد عام 2010 أنه يمكن وضع بيان افتتاحي قصير في بيان الرؤية. غير أنه يبدو أن هناك اتفاقاً واسع النطاق على بعض العناصر الممكنة (وقد ترد بعض هذه العناصر أيضاً في بيان المهمة). وقد تشمل هذه العناصر على: كفاءة وجود نظم إيكولوجية متعافية وتنوع الحياة على الأرض؛ وصون خدمات النظم الإيكولوجية لمصلحة رفاهية الإنسان؛ وخفض المخاطر الناشئة عن فقدان التنوع البيولوجي؛ وتحقيق التناسق بين أنشطة الإنسان والطبيعة؛ وتعزيز المرونة للتكيف مع التغيير وضمان وجود خيارات أمام الأجيال القادمة.

39- ينبغي أن يكون هدف التنوع البيولوجي طموحاً ولكن واقعياً وقابلاً للقياس وأن يعد على أساس أدلة علمية مؤكدة⁴³. اتفق على ذلك في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. ذلك أن هدف ما بعد عام 2010 ينبغي أن يكون واضحاً ومميزاً بما فيه الكفاية حتى يستطيع صانعو القرار وضع إجراءات محددة بسهولة وتشجيع الجهود الواسعة النطاق من قبل مختلف القطاعات نحو تحقيق أهدافها، وحتى يمكن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف⁴⁴. كما تشير حلقة عمل بون إلى "أن أي هدف لما بعد عام 2010 ينبغي أن يعكس الإحساس بالحاجة الملحة وأن يكون طموحاً، وبسيطاً ولكن أساسياً، وهاماً من الناحية السياسية، وموثقاً من الناحية العلمية، وشاملاً، وملهماً، وسهل الاستخدام وقابلاً للتنفيذ". غير أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية الاضطلاع بذلك. واستنتجت مشاورات نيروبي لتبادل الأفكار أن هناك حاجة إلى وضع هدف لما بعد عام 2010 يمكن قياسه، وحتى إن لم يكن مثالياً، يجب أن يسمح بقياس التقدم وتحديد الفجوات والاحتياجات. حيث لا يهتم السياسيون أي هدف لا يتضمن جداول زمنية ومراحل رئيسية محددة. وتدعم تقارير مقدمة من عدة أطراف هذا الرأي، وتشدّد على الحاجة إلى أن تكون الأهداف "ذكية" (محددة، قابلة للقياس، يمكن تحقيقها، واقعية، محددة زمنياً)⁴⁵. ووفقاً لهذا الرأي، ينبغي أن تحدد الخطة الإستراتيجية كيفية تحقيق الأهداف/الغايات ومتى ستتحقق ومن سيقوم بتلك العملية والخطوات الرئيسية لتحقيق الرؤية/الهدف طويل الأجل والأهداف/الغايات قصيرة الأجل، بما في ذلك تحديد المسؤولية التي ينبغي أن تكون واضحة. غير أنه وفقاً لتقرير آخر⁴⁶ لا ترغب العديد من الولايات القضائية في وضع أهداف محددة زمنياً على الصعيد العالمي. ووفقاً لهذا الرأي البديل، فإن الأهداف والمؤشرات الكيفية أكثر فعالية على الصعيد الدولي، في حين أن الأهداف والمؤشرات التوجيهية أكثر فعالية على كل من النطاق الوطني أو دون الوطني أو المحلي.

40- من المستبعد تحقيق الهدف الحالي المتعلق بخفض فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010. وعلى الرغم من ذلك، تقترح أهداف أكثر طموحاً، مثل، وقف و/أو عكس الفقدان بحلول عام 2020. اقترح البعض صياغة "إيجابية" للهدف الجديد على الرغم من أنه يبدو من الصعب إيجاد صيغة تكون إيجابية وفي الوقت نفسه قابلة للقياس. واقترح البعض التركيز على فقدان التنوع البيولوجي، وغيرهم على خدمات الصون، ومجموعة أخرى على خفض الأمور التي تؤدي إلى الفقدان. وتمثل القائمة التالية بعض الأفكار المطروحة للصيغة الكيفية حتى الآن:

- (أ) خفض فقدان التنوع البيولوجي (وخدمات النظم الإيكولوجية)؛
- (ب) وقف فقدان التنوع البيولوجي (وخدمات النظم الإيكولوجية)؛
- (ج) استرداد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

⁴¹ تقرير مقدم من منظمة "برو ناتورا" - أصدقاء الأرض بسويسرا.

⁴² تقرير مقدم من البرازيل.

⁴³ الفقرة الفرعية (د) من الفقرة الثالثة من الديباجة بالمقرر 9/9؛ عدة تقارير؛ ورقة عمل سيراكيوز.

⁴⁴ تقرير مقدم من اليابان.

⁴⁵ تقرير مقدم من فرنسا والمفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي.

⁴⁶ تقرير مقدم من كندا.

- (د) صون النظم الإيكولوجية السليمة ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- (هـ) المحافظة على التنوع البيولوجي واسترداده لضمان كوكب سليم وتوفير المنافع الأساسية للتنمية المستدامة ورفاهية الإنسان للجميع؛
- (و) منع فقدان التنوع البيولوجي الذي له آثار خطيرة على رفاهية الإنسان؛
- (ز) صون التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لرفاهية الإنسان؛
- (ح) تشجيع مرونة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أمام التغيرات؛
- (ط) خفض الآثار الإيكولوجية إلى مستويات مستدامة (أو بصورة أكثر ايجابية "كوكب واحد حي").

41- وفي حين أنه من المستبعد تحقيق معدل كبير في خفض فقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي لجميع جوانب التنوع البيولوجي، إلا أنه من المتوخى تحقيق معدل خفض جيد لجوانب معينة من التنوع البيولوجي في مناطق معينة (مثلا، على أساس الاتجاهات الحالية، من المرجح أن نشهد بين عامي 2002 و2010 انخفاضا كبيرا في معدل إزالة الغابات بالأمازون). وتشير جميع السيناريوهات التي بُحثت في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية إلى استمرار فقدان التنوع البيولوجي في العالم فيما بعد عام 2010. وفي الوقت نفسه، وحسبما لوحظ ذلك بالفعل، تعهدت العديد من البلدان بوقف إزالة الغابات بحلول عام 2020، وتتوسع مناطق الغابات في بعض مناطق العالم. ولذا، من المرجح أن تشهد بعض المناطق فقدان مستمر، في حين ستشهد مناطق أخرى وقف الفقدان، وستشهد مناطق أخرى استرداد النظم الإيكولوجية. ويجب أخذ هذه الدينامية الأكثر تعقيدا في الحسبان عند وضع الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقادي أكثر الآثار خطورة على رفاهية الإنسان من فقدان التنوع البيولوجي سيتطلب استجابة مستهدفة.

42- يمكن استكمال هدف التنوع البيولوجي الواسع النطاق لعام 2020 بمجموعة صغيرة من الأهداف أو الغايات الفرعية التي يمكن تحديدها من الناحية الكمية وخطة رصد وتقييم. من أجل ضمان إمكانية قياس أي إطار لما بعد عام 2010 ورصده وتقييمه، من الهام وضع خطوط أساس، ومراحله الرئيسية وأهداف فرعية واضحة، ومجموعة متفق عليها من مؤشرات القياس. ونظرا للطبيعة المتعددة الجوانب للتنوع البيولوجي، وأهداف الاتفاقية الثلاثة، من المرجح أن يكون أي هدف شامل واسع النطاق. وبالتالي من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى وضع إطار للغايات والأهداف الفرعية لتوضيح الهدف الشامل وتوفير الدقة المطلوبة. فعلى سبيل المثال، رأى المشاركون في اجتماع فريق الخبراء في نيروبي المعني بوضع أهداف التنوع البيولوجي العالمية لما بعد عام 2010 أنه يمكن وضع أهداف متعلقة بالقوى الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي، والضغط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، والاستجابات المطلوبة، وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان والتدابير التمكينية. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح اليابان أنه ينبغي وصف أي هدف من أهداف التنوع البيولوجي بصورة موجزة، ويمكن وضع العناصر الأساسية في أهداف فرعية ولكن مع صلة واضحة بالإطار الشامل. وفي حين تمكنت بعض البلدان من إعداد أهداف وطنية كمية، فقد كان من الصعب تحديد غايات وأهداف كمية في إطار 2010 الشامل على الصعيد العالمي. غير أن أهداف كمية أعدت في السياق الأكثر تحديدا للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات. وقد سمح التركيز على مجموعة فرعية محددة ومؤكدة بالوثائق بصورة أفضل نسبيا بتحقيق هذه الدقة. ويمكن تحديد بموجب هدف التنوع البيولوجي لعام 2020 مجموعة من الأهداف الفرعية المحددة مع موعد زمني محدد لمسائل أو مناطق أحيائية معينة (مثل، وقف إزالة الغابات؛ استرداد مصائد الأسماك البحرية؛ استرداد الأراضي الرطبة الهامة؛ الخ).⁴⁷ ويمكن وصل هذه الأهداف الفرعية بالمجالات البؤرية ويمكن الاستعاضة عن المجموعة الحالية من الغايات والأهداف الفرعية بمؤشرات خاصة بإطار 2010 لتقييم التقدم (المقرر 15/8). ويجب أن تكون الأهداف الفرعية الجديدة قابلة للقياس (أي، ينبغي تحديد خط أساس محدد فضلا عن مؤشر لتقييم التقدم). وينبغي أن يشترك صانعو السياسات الرئيسية لمختلف القطاعات في عملية تحديد الأهداف الفرعية والأهداف الخاصة على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والوطني.⁴⁸ ومن أجل ضمان سهولة فهم أي هدف محتمل للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ينبغي أن يكون عدد المؤشرات الرئيسية صغيرا. وخلا حلقه عمل الخبراء المعنيين بمؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010 ومؤشر التنمية لما بعد عام 2010، اتفق على أنه من الملائم وضع نحو 10-15 مؤشرا رئيسيا ويمكن استكمالها بمؤشرات ثانوية عند الاقتضاء.

⁴⁷ تقرير مشترك مقدم من المنظمة الدولية لحياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، ومنظمة حفظ الطبيعة؛ والصندوق العالمي للأحياء البرية والصندوق العالمي للطبيعة وجمعية حفظ الحيوانات البرية.

⁴⁸ حلقة عمل بون؛ تقارير من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ وتقرير مشترك مقدم من المنظمة الدولية لحياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، ومنظمة حفظ الطبيعة؛ وصندوق الأحياء البرية العالمي للطبيعة وجمعية حفظ الحيوانات البرية.

43- يمكن أيضا وضع أهداف فرعية للقطاعات الاقتصادية. يمكن أن يشتمل إطار الخطة الاستراتيجية على مجالات عمل للقطاعات الاقتصادية تحدد دور القطاعات في تحقيق الهدف (أهداف) الشامل للتنوع البيولوجي، ربما مع أهداف فرعية لكل قطاع. ويمكن أن تقدم القطاعات نفسها هذه الأهداف الفرعية لكفالة ملكيتها، فضلا عن إشراك أصحاب الخبرات الملائمة المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتشاور مع المجتمعات التي ستأثر بعملياتها وأهدافها. وربما يمكن إعداد هذه الأهداف الفرعية على الصعيد الإقليمي، وذلك عقب موافقة مؤتمر الأطراف على إطار العمل الشامل.⁴⁹

44- ينبغي أن تشتمل الخطة على مراحل رئيسية أو قياسات محددة زمنيا بشأن التقدم. ينبغي وضع مجموعة من قياسات التقدم أو 'المراحل الرئيسية' لهدف التنوع البيولوجي والأهداف الفرعية لعام 2020 -- ربما على أساس سنوي أو نصف سنوي - بحيث يمكن للأطراف استخدامها لتقييم ما أحرزته من تقدم. وينبغي أن تكون مجموعة من القياسات الموجهة نحو العمليات والموجهة نحو النتائج. وينبغي إدراج هذه القياسات في نظام إبلاغ فعال وسهل الاستخدام من قبل الأطراف. ويقدم برنامج العمل بشأن المناطق المحمية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي مثلا لقيمة القياسات السنوية، حيث أنه يشتمل على مواعيد زمنية دقيقة، وفرت للحكومات خطة عمل منظمة للوصول إلى الهدف المنشود وهو الوصول في عام 2010 (بشأن الأراضي)/2012 (في المناطق البحرية) إلى نظام للمناطق المحمية يدار جيدا، وشامل، ويتوافر له التمويل ويكون ممثلا لهذه المناطق. وبما أنه سيتم استعراض برنامج العمل بشأن المناطق المحمية خلال الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، فإنه ينبغي مراعاة نتائج عمليات الاستعراض هذه أثناء إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة.

45- ينبغي أن توفر الخطة الاستراتيجية الإطار اللازم لوضع أهداف وطنية، وحيثما يكون ممكنا كمية، يمكن أن تتفدها الأطراف وفقا لأولوياتها الذاتية. اتفق في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف على ذلك وحظي هذا الأمر بدعم في التقارير المقدمة.⁵⁰ ونظرا لأن تنفيذ الاتفاقية يحدث أساسا على الصعيد الوطني، فإن وضع الأهداف على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع الإطار الوارد في الخطة، ربما يكون إحدى أهم وظائف الخطة. فيجب أن تثير الخطة الوطنية روح التحدي في المؤسسات الوطنية ودون الوطنية لإعداد أهداف واقعية ذات صلة بالنطاق والسياق المحددان، وأن توفر الوسائل اللازمة لذلك (انظر القسم التالي). ويجب أن يكون إطار العمل إيجابيا، وملهما وأن يهيئ إطارا ممكنا يشجع على التعاون والعمل.⁵¹ ومن شأن السماح بدرجة ما من المرونة لمختلف البلدان لتكيف غايات الخطة الاستراتيجية، وفقا للسياق الوطني الخاص بها، أن يسهل بدرجة كبيرة الإنجاز والتنفيذ الناجح للخطة.⁵² ويمكن أن تركز الأهداف الوطنية على الأولويات الوطنية والجوانب الهامة للتنوع البيولوجي. ومع زيادة التركيز، يمكن أن تكون الأهداف كمية أيضا. فقد أعدت البرازيل مجموعة شاملة من الأهداف الوطنية التي تتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي فضلا عن الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات. وأعد عدد قليل من الأطراف⁵³ الأخرى غايات وطنية وأهداف تتسق مع إطار الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، في حين أعدت أطراف أخرى⁵⁴ أهداف وطنية ذات صلة يسبق تاريخها في كثير من الأحيان اعتماد إطار عمل اتفاقية التنوع البيولوجي. وبصفة عامة، استجاب عدد قليل من البلدان لدعوة⁵⁵ مؤتمر الأطراف إلى وضع أهداف وطنية. وبالتالي، يمكن زيادة الاهتمام، عند إعداد الخطة المنقحة، بالرصد والإبلاغ مقابل مواعيد زمنية محددة يمكن أن تنعكس بعد ذلك في برامج العمل المتعددة السنوات لمؤتمر الأطراف (انظر الفقرة 63). ويجب أن يكون الإنجاز مقابل الأهداف الوطنية متصلا بالأهداف العالمية لإطار العمل بحيث يمكن تقييم التقدم الشامل نحو الأهداف المشتركة.⁵⁶ غير أن البعض رأى أنه على الرغم من أن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تشجع على إعداد مؤشرات للتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني، إلا أن ذلك ينبغي ألا يكون الهدف الرئيسي للخطة الجديدة.

46- يمكن إعادة صياغة الغايات الاستراتيجية كي تشتمل أيضا على المبادئ التوجيهية لإطار التقييم الحالي، مع التمييز بين النتائج ("الأوضاع النهائية") والعمليات الاستراتيجية ("الوسائل"). إن الغايات والأهداف الاستراتيجية هي

⁴⁹ مشاورات أئينا؛ تقرير من شبكة أوروبا الوسطى والشرقية المعنية بالتنوع البيولوجي.

⁵⁰ تقرير مقدم من كندا ويوتسوانا.

⁵¹ تقرير مقدم من كندا.

⁵² تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

⁵³ أيرلندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة.

⁵⁴ هولندا والسويد.

⁵⁵ المقررات 30/8 و 8/8 و 15/8 و 8/9 و 9/9.

⁵⁶ تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

مركز جميع الخطط الإستراتيجية وينبغي أن نظل جزءاً من الخطة الحالية.⁵⁷ ويجب أن تكون الغايات الإستراتيجية الأربع الحالية أكثر إلهاماً، وعلى مستوى أعلى وينبغي كفاءة وضوح صلتها برهاية الإنسان - بعبارة أخرى أن تتصل بصورة أفضل بانجاز الهدف الشامل. وينبغي أن توفر الغايات الإستراتيجية إطاراً يربط المجموعة الواسعة النطاق لما يترتب على فقدان التنوع البيولوجي بجميع جوانب رهاية الإنسان، وأن توفر فهماً أفضل لفقدان التنوع البيولوجي، وأن تعد الوسائل اللازمة لتعميم التنوع البيولوجي ونشر أهميته الأساسية. كما ينبغي أن ترتبط مباشرة بتوفير إطار عمل لتسوية المسائل المحددة في قسم 'المسائل'. ويقترح الفريق التوجيهي المعني بربط الحفاظ بالفقر غاية جديدة، تركز على تعميم وإدراج هدف السعي إلى المساهمة في الحد من الفقر، والذي يدمج مع جميع الأهداف الحالية المشار إليها. وسيساعد اعتبار حفظ التنوع البيولوجي وتطوير التعميم كغاية في زيادة أهمية تعميم التنوع البيولوجي وأولويته.

47- يمكن تنظيم هيكل الخطة الجديدة بحيث توفر إطاراً أكثر اتساقاً عن الخطة الحالية.⁵⁸ على الرغم من أن هناك صلة بين الخطة الإستراتيجية (المقرر 26/6) وإطار قياس التقدم وبرامج العمل (المقرران 30/7 و15/8)، إلا أن تدفق المعلومات والصلة بين هاتين الوثيقتين، بما في ذلك الغايات التي تركز على العمليات للخطة الإستراتيجية والأهداف الفرعية الموجهة نحو الإجراءات الخاصة بالإطار، غير صريحة أو واضحة.⁵⁹ وستكون عملية الرصد والتقييم مفيدة لكل من الغايات والأهداف. وينبغي أن تظهر الخطة الإستراتيجية بوضوح تدفق المعلومات والصلات بين الغايات والأهداف الإستراتيجية للخطة الإستراتيجية وبين خطط العمل وبرامج العمل المحددة بدرجة أكبر والخاصة بالرصد والتقييم والإبلاغ.⁶⁰ ويعتقد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن جزءاً كبيراً من الهيكل الحالي للخطة الإستراتيجية (المسألة، المهمة، الغايات والأهداف الإستراتيجية، الاستعراض) لا يزال صالحاً ولكن ربما يمكن تطوير قسم الاستعراض بحيث يصبح قسماً عن الرصد والتقييم ويمكن إضافة جزء جديد يتناول مسألة التمويل.

48- يمكن تحسين قائمة العقبات. تشمل الإستراتيجية، في أحد النذيلات، على قائمة بالعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقية. غير أن هناك أوجه عيوب في هذه القائمة يمكن تحسينها من خلال عملية تنقيح -- وتتوقف بعض العقبات المدرجة بالقائمة على غيرها من العقبات. ويمكن تحسين النذيل الحالي الذي يحتوي على قائمة العقبات وأن يشتمل على عدد أقل⁶¹ من العقبات استناداً إلى أحر الخبرات المتعلقة بالتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الربط بين المعلومات الواردة بالنذيل بصورة أكثر فعالية وبين باقي أجزاء الخطة الإستراتيجية. وتقتصر المكسيك تحديث الخطة في ضوء الخبرات المتعلقة بالتغلب على عقبتين بصفة خاصة - تغير المناخ وعدم إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى. وتشير البرازيل إلى أن هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من البحوث بشأن بعض عناصر التنوع البيولوجي، مثل زيادة الجهود المبذولة في مجال التصنيف من خلال المبادرة العالمية للتصنيف، ويشير برنامج شعوب الغابات إلى أن الاعتراف غير الكافي بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ونقص الإرادة السياسية للتصدي للقوى الدافعة المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي (بما في ذلك الفساد)، وترجمة الخطة الإستراتيجية إلى اللغات المحلية على نطاق محدود وعدم وجود تضافر بين المستويات المحلية والإقليمية والدولية ينبغي اعتبارها كعقبات أيضاً.

49- ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لإعداد قسم بشأن "المبادئ التوجيهية". تقترح كندا أنه يمكن الاستعاضة عن النذيل الذي يشتمل على العقبات بنسخة تجميعية وأقصر للمبادئ التوجيهية المعتمدة بموجب مختلف المقررات.⁶² وتوجه هذه المبادئ عملية تنفيذ الاتفاقية، ومن شأن توضيح هذه المبادئ بدرجة أكبر في الخطة الإستراتيجية توجيه عملية تنفيذ الاتفاقية والخطة الإستراتيجية من قبل مجموعة أكبر من الفاعلين.

50- قد يتطلب الأمر المزيد من العمل لتحسين أو تطوير المؤشرات. يشتمل إطار مؤشرات هدف عام 2010 على نحو 20 مؤشراً رئيسياً، يتم إعدادهم من خلال شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010، التي ينسق أعمالها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أثبتت بعض هذه المؤشرات فعاليتها، بما في ذلك

⁵⁷ تقرير مقدم من كندا.

⁵⁸ مشاورات نيروبي، تقرير مقدم من كندا.

⁵⁹ وفقاً لتقرير كندا، فإن هذه الغايات والأهداف الإستراتيجية مزيج من الوسائل والأوضاع النهائية، بعضها واسع النطاق ويصعب قياسها في معظم الأحيان (1-3، و2-4، و3-4) وغيرها واضح جداً (1-1) وغير واضح (1-3، و2-5).

⁶⁰ تقرير مقدم من كندا.

⁶¹ تقرير مقدم من كندا.

⁶² بما في ذلك المبادئ ذات الصلة بالأنواع الغريبة الغازية (المقرر 23/6)، وإدراج معارف الشعوب الأصلية والمحلية (المقرر 23/7)، وإدراج معارف الشعوب الأصلية والمحلية (المقرر 16/7)، واستخدام نهج النظام الإيكولوجي، (المقرر 11/7)، والاستخدام المستدام (المقرر 12/7)، والحصول وتقاسم المنافع (المقرر 24/6)، وتقييم الآثار (المقرر 28/8) والتدابير الحافظة (المقرر 15/6).

المؤشرات التي أدرجت فيها إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك مؤشرات أخرى مقصورة على تغطية جغرافية محدودة و/أو قرار أو توافر معلومات مسلسلة زمنيا. وفي بعض الحالات، لم تعد منهجية المؤشرات بعد. ويتأسس اليونيب - المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة عملية استعراض استخدامات وفعالية سلسلة المؤشرات، وقد يقترح خيارات عملية لتحسينها وسترد نتائج هذا التحليل في التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. وقد يتطلب الأمر مؤشرات إضافية - تركز على القوى الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي. وقد اقترح بعض أصحاب المصلحة أنه ينبغي إعداد المؤشرات وفقا لإطار "القوى الدافعة-الضغوط-الحالة-الأثار-الاستجابة" (DPSIR) أو "الضغوط-الحالة-الاستجابة" (PSR).⁶³

51- ينبغي أن تشجع الخطة على العضوية الشاملة في الاتفاقية⁶⁴ وأن تيسر الاتساق بدرجة أكبر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقات الأخرى ذات الصلة. تشير المناقشات الجارية المتعلقة بالحكم السليم البيئي الدولي إلى الحاجة إلى مواصلة التعاون الوثيق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى. ففي الظروف المثالية، ينبغي أن تشمل الخطة الإستراتيجية على الشواغل الرئيسية للاتفاقات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وأن تسهم أيضا في التصافر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى والاتفاقات ذات الصلة. ومن أجل أن تلعب الاتفاقية دورها بالكامل في هذا الإطار المؤسسي في المستقبل، ستكون العضوية الشاملة هامة جدا.

جيم- إدراج وسائل التنفيذ في الخطة الإستراتيجية

52- ينبغي أن تركز الخطة الإستراتيجية المنقحة على التنفيذ وآليات التمكين ذات الصلة.⁶⁵ سيعتمد نجاح الخطة الإستراتيجية الجديدة، وخاصة في البلدان النامية، على توافر الأدوات التي تساعد البلدان في تنفيذ الخطة.⁶⁶ ويشير الاستعراض المتعمق للغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية إلى أن نقص القدرات والموارد البشرية والمالية والتقنية لا يزال عائقا رئيسيا يعترض تنفيذ الاتفاقية، وينبغي معالجة هذا الأمر في الخطة الإستراتيجية المحدثة والمنقحة حسبما يشار إلى ذلك بالمزيد من التفصيل في الفقرات التالية. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تتسق مع المقرر 8/9 والمقررات الأخرى ذات الصلة وأن تستند إلى استعراضات التنفيذ المضطلع بها حتى اليوم. وينبغي بحث دور الأمانات الأخرى في دعم التنفيذ لمعرفة كيف يمكن أن تلعب أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي دورا أكثر دينامية.⁶⁷

53- ينبغي أن تسمح الخطة الجديدة بأن يكون استعراض تنفيذ الاتفاقية أكثر انتظاما وقائما على الأدلة، وأن تبرز الدروس المستفادة بصورة أفضل مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للتنفيذ. ينبغي مواصلة تطوير آلية تبادل المعلومات، على الصعيدين العالمي والوطني، من أجل تيسير تبادل أكثر فعالية للخبرات والأدوات والمبادئ التوجيهية والتكنولوجيات والممارسات الجيدة فيما بين الأطراف وداخ أقاليمها. وفي هذا السياق، ينبغي بحث التغيرات الممكنة في أدوار الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجيا والحاجة الممكنة لآليات دعم بديلة أو إضافية، مثل منصة حكومية دولية بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وينبغي استكشاف الآليات الطوعية لاستعراض النظراء.⁶⁸

54- ينبغي أن تتناول الخطة الحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية وفقا للمادة 20 من الاتفاقية،⁶⁹ بما في ذلك من خلال إستراتيجية تعبئة الموارد. يلتزم مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر باعتماد أهداف و/أو مؤشرات لتعبئة الموارد (المقرر 31/9)، وينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الخطة الإستراتيجية الجديدة.⁷⁰ ووفقا للتقارير الوطنية الثالثة، فإن أهم عوائق تعترض تنفيذ الاتفاقية هي "نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية" و"نقص التدابير الحافزة الاقتصادية". وإذا لم يُعترف بنقص الموارد المزمّن هذا، وخاصة في البلدان النامية، فمن غير المرجح أن تكون الخطة الإستراتيجية الجديدة فعالة.⁷¹ وأشار أحد التقارير⁷² إلى أن أكبر عائق يعترض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي هو الإخفاق في إنشاء آلية مالية

⁶³ مشاورات أثينا؛ تقرير من شبكة أوروبا الوسطى والشرقية المعنية بالتنوع البيولوجي.

⁶⁴ المقرر 9/9.

⁶⁵ تقارير مقدمة من كندا وقطر والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

⁶⁶ تقرير مقدم من البرازيل.

⁶⁷ توصي قطر بأن تدرس أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي عن قرب عمليات اتفاقية الاتجار بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض التي تلعب في كثير من الأحيان دورا هاما في تمكين التنفيذ، مع ملاحظة أن المركز القانوني لكل من الأمانتين هو نفسه وأنهما ليستا هيئات تنفيذية).

⁶⁸ مشاورات أثينا.

⁶⁹ المقرر 9/9.

⁷⁰ تقرير مقدم من الاتحاد الأوروبي.

⁷¹ تقرير مقدم من البرازيل.

⁷² تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

قوية تؤمن مصادر ملائمة ومتوقعة كي نقي الأطراف بالتعهدات، ولاحظ التباين مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.⁷³ ومعلقا على أنه ثبت أن مساهمات مرفق البيئة العالمية، والتمويل من المعونة الإنمائية والإسهامات الخيرية غير كافية، أضاف إنه يطالب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بإنشاء "آلية تنمية خضراء" لتعبئة الموارد المالية بصورة مستدامة من البلدان التي تستفيد من حفظ التنوع البيولوجي وتوجيه هذه الموارد إلى البلدان ومديري الموارد الذين يقومون بحفظ التنوع البيولوجي و/أو استرداد الموائل. كما أن تقرير البرازيل يشير إلى إنشاء مثل هذه الآلية ويشير أيضا إلى الحاجة إلى آلية "سريعة الاستجابة" للحصول على الموارد. وأحد جوانب آلية التنمية النظيفة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ هي أنها تقوم بحشد موارد مالية جديدة وإضافية من القطاع الخاص ويعتقد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن هناك حاجة إلى مثل هذا الإجراء لحفظ التنوع البيولوجي. واستنادا إلى خبرات آلية التنمية النظيفة المذكورة آنفا، ينبغي أن تكافئ مثل هذه الآلية المساهمات الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي غير أنها ينبغي أن تفرض جزاءات أيضا على فقدان التنوع البيولوجي وأن يكون تمويل ذاتيا (بحيث تتطلب تمويل قليل من الحكومة أو المنح الطوعية أو لا تتطلبها)، وأن تساعد في سد الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. ويمكن الاستثمار بتقييم عن كيفية عمل آلية التنمية النظيفة الحالية على أرض الواقع في عملية إعداد آلية مماثلة للاتفاقية. وبالإضافة على ذلك، يمكن أن تشمل إستراتيجية لتعبئة الموارد أيضا على مسائل غير نقدية حيث أن العديد من المجتمعات المحلية يمكن أن تساهم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية من خلال وسائل غير نقدية إذا منحت الصلاحيات للقيام بذلك. كما أن وضع نظام للدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية أحد الخيارات لزيادة توافر الموارد.

55- ينبغي أن توفر الخطة الإستراتيجية المنقحة والمحدثة إطارا مفيدا لتحديث الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي⁷⁴ ووصلها بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية الأوسع نطاقا مثل ورقات إستراتيجية الحد من الفقر، والإستراتيجيات الوطنية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وإستراتيجيات التنمية المستدامة والإستراتيجيات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإستراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ ومكافحة التصحر، فضلا عن الإستراتيجيات القطاعية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتوافق الخطة مع الإرشادات المعتمدة في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف (المقرر 8/9) وتسهيل تطبيقها. وينبغي أن تكون عملية تحديث وتنقيح الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مدعومة بتبادل للمعلومات والخبرات، مع المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية وبتوفير الموارد المالية اللازمة لتنمية القدرات. وقد يوفر برنامج الدعم التابع لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية لمرفق البيئة العالمية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا مفيدا في هذا الصدد.

56- ينبغي أن توفر الخطة الإستراتيجية إطارا يكون هاما على جميع مستويات الحكم. يتطلب الأمر الاضطلاع بإجراءات على الصعيدين دون الوطني والمحلي، فضلا عن الصعيدين الوطني والدولي، لكفالة تنفيذ الاتفاقية. وحيث تتخذ معظم قرارات تخطيط استخدام الأراضي على الصعيد دون الوطني (بما في ذلك الولاية/المقاطعة، الحي/البلدية، على صعيد المدينة والصعيد المحلي)، فإن الخطة الإستراتيجية ينبغي أن تكون هامة على هذه الأصعدة، وأن تساعد في توجيه عملية التخطيط المكاني. وأعد عدد من البلدان إستراتيجيات وخطط عمل متعلقة بالتنوع البيولوجي⁷⁵ على صعيد الولاية أو المقاطعة وأعدت بلدان أخرى إستراتيجيات أو خطط عمل محلية متعلقة بالتنوع البيولوجي.⁷⁶ ويجب أن تكون الخطة الإستراتيجية المنقحة إطارا مرنا يوفر توجيهها واسع النطاق ولكن قابلة للتكييف وفقا للظروف على كل من الصعيد الوطني والصعيدين دون الوطني والمحلي ويمكن أن تتكيف مع تغير الأوضاع والأدلة الجديدة.

57- ينبغي أن تتضمن الخطة مجموعة أوسع نطاقا من الشراكات، بما في ذلك صلات أعمق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. قد تكون الخطة الإستراتيجية المحدثة أكثر أهمية للفئات المعنية الأخرى إذا نتج عنها إقامة صلات صريحة بين أهدافها وأهداف الصوك الدولية الأخرى والاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، مستفيدة بذلك من التضامات وخطط العمل والمبادرات

⁷³ على مدار الفترة 2004-2008، وفرت آلية التنمية النظيفة ما يزيد عن 22 مليار دولار أمريكي لاستثمارات في البلدان النامية لمجموعة من أنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ، مثل العرض من الطاقة المتجددة، وفعالية الطاقة، والتحول في استخدام الوقود، وجمع غاز مدافن القمامة، والتدمير المراقب لأكثر غازات الدفيئة الصناعية ضررا (استنادا إلى أرقام من منظمة تمويل الكربون الجديدة).

⁷⁴ أعدت معظم الأطراف إستراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي. غير أن الخطة ينبغي أن تكون ذات صلة للأطراف التي لم تقم بذلك.

⁷⁵ إندونيسيا، باكستان، بيرو، الصين، كندا، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الهند. أشارت كندا إلى أن "الجهود المبذولة للتنفيذ تشمل على إنشاء إطار نتائج التنوع البيولوجي، وهو إطار فيدرالي/على صعيد المقاطعات/على صعيد الأراضي لتقديم إستراتيجية كندا المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وإعداد عدة إستراتيجيات وخطط عمل دون وطنية للتنوع البيولوجي، أو إستراتيجيات وخطط مكافحة (أي في ساسكاتشوان، والأراضي الشمالية الغربية، وأونتاريو، وكيبك).

⁷⁶ كندا، اليابان، المملكة المتحدة.

المشتركة الممكنة. وقد يدعم هذه العملية⁷⁷ العمل القائم بشأن أوجه التضافر الذي يضطلع به فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو وفريق الاتصال للاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وينبغي أن تشمل الخطة الإستراتيجية المنقحة على أهمية تحقيق تكامل أفضل مع أهداف الجهود الدولية الأخرى مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، التي ينبغي أن يكون لديها أنشطة تدعم بعضها البعض.⁷⁸ ويعتبر هذا الأمر هاما بصفة خاصة في مجال تغير المناخ، حيث يجب أن تراعي القرارات التي تتناول التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه ما يترتب عليها من آثار على التنوع البيولوجي وسبل عيش المجتمعات الأصلية والمحلية. كما يمكن أن يكون التعاون مع المنظمة البحرية الدولية مفيدا في السيطرة على انتشار الأنواع الغريبة الغازية من خلال، مثلا، تصريف مياه الصابورة.

58- **ينبغي إشراك المنظمات الإقليمية لدعم تنفيذ الخطة الإستراتيجية الجديدة.**⁷⁹ تلعب المنظمات الإقليمية (مثل مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي) أدوارا هامة فيما يتعلق بسن السياسات ووضع البرامج في مجال إدارة الموارد الطبيعية في العديد من البلدان. ولذا، ينبغي بذل الجهود لإشراك تلك المنظمات جديا في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في المنطقة.

59- **هناك حاجة إلى توسيع نطاق التعاون والشراكات، مع المؤسسات الدولية والقطاعات والمجالات والمنظمات التي تتخذ قرارات تؤثر على التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان.**⁸⁰ من أجل تحقيق ذلك، على اتفاقية التنوع البيولوجي أن تعزز المشاركة في أنشطة المنظمات الأخرى التي تشجع تحقيق رفاهية الإنسان. وأحد النهج هو مطالبة قطاعات أخرى بالمشاركة في أنشطة التنوع البيولوجي، ولكن النهج الأفضل من ذلك هو الاشتراك مع العمليات الأخرى لضمان إدراج مسألة حماية وتعزيز التنوع البيولوجي في غاياتها الإستراتيجية. كما يمكن إقامة شراكات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية كوسيلة لتبادل الخبرات وتنمية القدرات.

60- **ينبغي الاهتمام بصورة أفضل بالاتصال في الخطة الإستراتيجية.**⁸¹ يتصل ذلك بنشر معنى التنوع البيولوجي، وأهمية وقيمة التنوع البيولوجي لرفاهية الإنسان، والمسؤولية المشتركة لحماية التنوع البيولوجي، وما يترتب على عدم اتخاذ إجراءات من حيث التكاليف، والآثار الواسعة النطاق لفقدان التنوع البيولوجي وضرورة إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في غايات وأهداف جميع المنظمات المهتمة برفاهية الإنسان، سواء القائمة على المسائل الصحية أو على الموارد الطبيعية.⁸² وهناك حاجة إلى وضع إستراتيجية اتصال تسلط الضوء على رسالة شاملة وبسيطة يمكن استخدامها لتشجيع إشراك عامة الجمهور في حفظ التنوع البيولوجي.⁸³ وهناك حاجة إلى تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في مبادرة الاتصال والتنظيف والتوعية العامة على الصعيد الوطني، مع تشجيع الأطراف على إيلاء الاهتمام الواجب بالحاجة إلى إعداد مواد وأدوات مبادرة الاتصال والتنظيف والتوعية العامة باللغات المحلية لرفع قيمة التنوع البيولوجي.⁸⁴

61- **ينبغي أن تنص الخطة الجديدة على وجود عملية وطنية تشاركية فعالة للرصد والإبلاغ.** يشير الاستعراض المتعمق للغايتين 2 و3 من الخطة الإستراتيجية إلى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرصد تنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية، للسماح بإدارة تكيفية وتنفيذ أكثر فعالية، وتقديم تقارير دورية بشأن التقدم المحرز. وينعكس هذا الأمر على الإرشادات المجمعّة بشأن الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المعتمدة بموجب المقرر 8/9. وينبغي مواصلة إعداد التقارير كل أربع أو خمس سنوات. ومن العقبات التي تعترض المضي قدما في عملية التنفيذ هي نقص نظم الملاحظة والمعلومات المنسقة والموثوقة والمنظمة اللازمة لتقييم حالة التنوع البيولوجي.⁸⁵ وتعتبر الجهود المبذولة مؤخرا مثل شبكة ملاحظة التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني بمراقبة كوكب الأرض والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي خطوات إيجابية في هذا الاتجاه. وتعتبر عمليات الملاحظة الموثوقة هامة للعلم في وقت مبكر بإنذارات التحذير، وخفض المخاطر التي يتعرض لها التنوع

⁷⁷ تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

⁷⁸ تقرير مقدم من كندا.

⁷⁹ تقرير مقدم من قطر.

⁸⁰ تقرير مقدم من كندا.

⁸¹ مشاورات نيروبي، تقارير من الاتحاد الأوروبي، كندا، المتحف الوطني للصحة والطب، ورقة عمل سيراكيزو.

⁸² تقرير مقدم من كندا.

⁸³ تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

⁸⁴ تقرير مقدم من الاتحاد الأوروبي.

⁸⁵ تقرير مقدم من كندا.

البيولوجي، وضمان صون ما تبقى منه، وإقامة الصلات بين خفض الضغوط على التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان والتنوع البيولوجي المتعافي.

دال - برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف

62- ينبغي أن يقوم برنامج العمل المتعدد السنوات بتفعيل الخطة الإستراتيجية الجديدة⁸⁶ وينبغي أن يولي مؤتمر الأطراف المزيد من الاهتمام باستعراض ودعم التنفيذ في برامج القادمة. ينبغي أن يسمح برنامج العمل المتعدد السنوات أيضا بأن يكون استعراض تنفيذ الاتفاقية أكثر انتظاما وقائما على الأدلة، وأن يبرز الدروس المستفادة بصورة أفضل وبالتالي يتحسن الأداء العام للتنفيذ. وينبغي في هذا الصدد بحث التغيرات الممكنة في دور الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية والحاجة الممكنة إلى آليات دعم بديلة أو إضافية. ويجب أن يحدد برنامج العمل المتعدد السنوات أولويات التفاعل مع الآليات الأخرى لكفالة تبادل المعلومات اللازمة لتحقيق التضافر فيما بين مختلف الصكوك المتعددة الأطراف المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، ومن أجل توفير الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لتنفيذ الاتفاقية.

63- ينبغي أن يشتمل برنامج العمل المتعدد السنوات على عملية وآليات لوضع غايات وأهداف وطنية في إطار الخطة الجديدة وللإبلاغ عن هذه الأهداف، فضلا عن الإطار الشامل نفسه. وفي الوقت نفسه، ينبغي بذل جهود لتفادي أي زيادة على الأطراف في أعباء الإبلاغ، وإن مكن خفضها، فضلا عن دعم الجهود الرامية إلى تنسيق أعمال الإبلاغ الوطني عبر الاتفاقيات. وينبغي أن يستند الإبلاغ الوطني إلى تطبيق إطار التنوع البيولوجي لعام 2020 لتقييم التقدم على الصعيد الوطني وتوفير معلومات يمكن التحقق منها/يمكن تحديدها من الناحية الكمية. ويشتمل ذلك على أن تستخدم الأطراف مؤشرات الضغط الذي يتعرض له التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني وحالته وطرائق الاستجابة لفقدانه.⁸⁷ وسيطلب الأمر توفير موارد لبعض البلدان النامية لتحقيق ذلك. وينبغي أن يكون إبلاغ الأمين التنفيذي لمؤتمر الأطراف بشأن التقدم في التنفيذ شرطا أساسيا. وينبغي أن تتفق الأطراف على وثيرة الإبلاغ (مثلا كل 4 أو 5 سنوات). كما ينبغي أن تكون الخطط الإستراتيجية واثق تستكمل بصورة دائمة وينبغي استعراضها وتحديثها دوريا (مثلا كل 10 سنوات).⁸⁸

64- ينبغي أن يعكس برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف ركائز وأولويات الخطة الإستراتيجية المحدثة والمنقحة على الرغم من أنه ينبغي الاهتمام بدرجة أكبر بالتنفيذ وبدرجة أقل نسبيا بإعداد إرشادات جديدة. وبما يتمشى مع الأولويات المحددة أعلاه، قد يشتمل برنامج العمل المتعدد السنوات على حكم يطلب إلى مؤتمر الأطراف تناول مجموعة المسائل التالية، على أن تضطلع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بالأعمال الأولية:

- (أ) القوى الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي (ذات الصلة بالمادتين 7 و8(ح)؛
- (ب) التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان، بما في ذلك الصحة والقضاء على الفقر؛
- (ج) استرداد النظم الإيكولوجية، وصون مرونتها والتكيف مع تغير المناخ وظواهر التغيرات العالمية الأخرى (المادة 8(و))؛
- (د) الاقتصادات، ولا سيما حسبما تتصل بالاستخدام المستدام والتدابير الحافظة.

65- لا تزال برامج العمل المواضيعية القائمة هامة للفترة المشمولة بالخطة الإستراتيجية الجديدة (2010 - 2020). من المقرر قضاء وقت طويل جدا وبذل جهود كبيرة في عملية إعادة التفاوض بشأن برامج العمل إذا كانت هناك حاجة إلى تغييرها في إطار الخطة الإستراتيجية الجديدة. ويفضل قضاء هذا الوقت وبذل هذه الجهود في التنفيذ. وقد أسفرت الممارسة السابقة، أي إجراء استعراضات متعمقة محددة مسبقا، عن نتائج متباينة. ومن الناحية العملية، فقد تطلبت معظم برامج العمل وضع بند على جدول أعمال مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وقد تطلبت بالفعل برامج العمل بخلاف البرامج التي كان من المقرر استعراضها بتعمق في بعض الأحيان، نتيجة المسائل والتحديات الناشئة، وقتنا من مناقشات جدول الأعمال أطول من الوقت المخصص للمسائل المعروضة لاستعراضها "بتعمق". وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع ألا تتطلب برامج العمل المواضيعية تغييرات كبيرة؛ على الأقل لا يمكن التنبؤ بمثل هذه الاحتياجات. ولذا، من المقترح، بدلا من تحديد إجراء عمليات استعراض متعمق وتفتيح لبرامج العمل تجرى دوريا، ينبغي أن تشتمل برامج العمل المتعددة السنوات على إرشادات إضافية تعد في حالة تحديد احتياجات من خلال استعراض التنفيذ الجاري أو من

⁸⁶ تقرير مقدم من الاتحاد الأوروبي.

⁸⁷ تقرير مشترك مقدم من المنظمة الدولية لحياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، ومنظمة حفظ الطبيعة؛ والصندوق العالمي للطبيعة وجمعية حفظ الحيوانات البرية.

⁸⁸ تقرير مقدم من كندا.

خلال الحاجة إلى الاستجابة لمسائل جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد في كثير من الأحيان حاجة إلى أن يعتمد مؤتمر الأطراف إرشادات جديدة، ولكن ترجمة الإرشادات الحالية إلى أدلة أو أدوات عمل تقنية وعملية. ويمكن إعداد هذه الإرشادات عن طريق آليات الخبراء التقنيين، مثلاً عن طريق سلسلة المنشورات التقنية لاتفاقية التنوع البيولوجي، أو من خلال تحديد أفضل الممارسات عن طريق آلية غرفة تبادل المعلومات بدلاً من التفاوض بشأنها لوقت طويل في اجتماعات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أو مؤتمر الأطراف.⁸⁹

خامساً - أهم النقاط المتفق عليها والتحديات والمسائل المعلقة

66- تبرز التقارير المقدمة والمناقشات التي جرت بشأن الخطة الإستراتيجية المحدثة وجود اتفاق واسع النطاق على العديد من النقاط. كما أن هناك اختلافات في الرأي بشأن بعض المجالات ولا تزال هناك تحديات عديدة. ويتناول هذا القسم تحديد النقاط الرئيسية المتفق عليها ويسلط الضوء على التحديات المتبقية.

ألف - أهم النقاط المتفق عليها

67- تعتبر الخطة الإستراتيجية المحدثة والمنقحة هامة، ليس كإطار عمل بموجب الاتفاقية نفسها فحسب، بل كإطار لتيسير الوصول إلى المجتمع الأوسع نطاقاً الذي يتطلب الأمر مشاركته لتنفيذ الاتفاقية بفعالية. وهناك اتفاق عام على أن الخطة ينبغي أن تسلط الضوء على الصلات بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان، بما في ذلك من خلال القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وأهمية القضاء على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتناول الخطة القوى الدافعة المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي وأن تدمج اعتبارات التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج والإستراتيجيات وعمليات التخطيط القطاعية والمتعددة القطاعات ذات الصلة. وينبغي أن تأخذ الخطة في الحسبان السياق الحالي لتغير المناخ والأزمة الاقتصادية والتحديات والفرص ذات الصلة وأن تستجيب لهذه الأمور وأن تسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وضمان ألا تقل الجهود المبذولة لدعم التنوع البيولوجي.

68- وقد تم التشديد على أن عمليات تنقيح الخطة الإستراتيجية تتطلب إشراك جميع الأطراف وأصحاب المصلحة وأن تستند إلى أدلة علمية مؤكدة. وينبغي أن تتناول الخطة الجديدة الفجوات المحددة في استعراضات التنفيذ السابقة وأن تستند إلى الخطة الإستراتيجية الحالية وما يتصل بها من إطار عمل وفي الوقت نفسه أن تحسن الاتساق بين المعلومات الواردة في هذه الوثائق. وينبغي إعداد الخطة الجديدة، شأنها شأن الخطة الإستراتيجية السابقة، في وثيقة قصيرة تركز على النقاط الرئيسية.

69- ومن المعترف به على نطاق واسع أن الخطة ينبغي أن تشتمل على رؤية طويلة الأجل (أو هدف لعام 2050) ومهمة قصيرة الأجل (هدف التنوع البيولوجي لعام 2020)، ربما مع هدف مؤقت لعام 2015 يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015. وينبغي أن تكون الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل ملهمة وأن تحفز العمل عبر المجتمع. وينبغي أن يكون هدف عام 2020 طموحاً وواقعياً وقابلًا للقياس، وأن يعد على أساس الأدلة العلمية. وعموماً، من المتوقع عليه هو ألا يكون هدف ما بعد عام 2010 أقل طموحاً من الهدف الحالي. ففي الواقع، على الرغم من أنه من المستبعد تحقيق الهدف الحالي المتمثل في خفض فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010، إلا أنه تم اقتراح أهداف طموحة بدرجة أكبر (مثل وقف و/أو عكس فقدان التنوع البيولوجي) لعام 2020.

70- وتشير العديد من الآراء إلى أن الخطة الجديدة ينبغي أن تركز بدرجة أكبر على التنفيذ العملي للاتفاقية، وفي هذا السياق، ينبغي أن:

- (أ) تشتمل على آليات لدعم التنفيذ وتنمية القدرات ورصد التنفيذ؛
- (ب) تتناول الحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية، من خلال إستراتيجية لتعبئة الموارد؛
- (ج) تولي أولوية للاتصال والترويج؛
- (د) تسمح بتنفيذ للاتفاقية يكون أكثر انتظاماً وقائماً على الأدلة لإظهار الدروس المستفادة بصورة أفضل؛
- (هـ) توفر إطاراً لوضع أهداف وطنية، وإن أمكن كمية، يمكن أن تنفذها الأطراف وفقاً لأولوياتها.

⁸⁹ تقرير مشترك مقدم من المنظمة الدولية لحياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، ومنظمة حفظ الطبيعة؛ والصندوق العالمي للطبيعة وجمعية حفظ الحيوانات البرية.

71- ومن أجل أن تكون كل هذه الأمور فعالة، يجب وضعها في برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف.

باء- التحديات والمسائل المعقدة

72- في حين تم الاتفاق على أن تكون الأهداف الجديدة ملهمة وذات رؤية وسهلة الفهم وطموحة، ولكن واقعية ويمكن قياسها، إلا أنه لم ترد أي تعليقات تستوفي جميع هذه المعايير. وعلى الرغم من أنه تم الاتفاق خلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف على أن هدف عام 2020 ينبغي أن يكون قابلاً للقياس، هناك آراء مختلفة عما إذا كان الهدف النهائي ينبغي، أو يمكن، أن يكون هدفاً كمياً. وكحد أدنى، يجب أن تتوفر طريقة للتحقق من التقدم في إنجاز أي هدف.

73- ويمكن استكمال هدف عام واسع النطاق للتنوع البيولوجي لعام 2020 بأهداف فرعية قابلة للقياس من الناحية الكمية. ويمكن أن تستند هذه الأهداف الفرعية إلى المجموعة الحالية من الأهداف الفرعية (المقرران 30/7 و15/8)، أو ربما يمكن الاتفاق على مجموعة أصغر حجماً من هذه الأهداف. وفي حين يمكن وضع أهداف عديدة لبعض المسائل، إلا أن ذلك قد يكون أكثر صعوبة لمسائل أخرى ومن المرجح أن تختلف وسائل تحقيق تلك النتائج وفقاً للظروف الوطنية. وتوفر عملية تحديث الخطة الإستراتيجية الفرصة لكفالة وجود علاقة أكثر اتساقاً بين الهدف العام، والأهداف الفرعية، والمؤشرات ووسائل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الأنشطة الملائمة لتنمية القدرات.

74- وتسلط العديد من الآراء المعرب عنها حتى اليوم في التقارير والمشاورات الضوء على نقاط واردة بالفعل - بدرجة أكبر أو أقل- في الخطة الإستراتيجية الحالية. ويشير ذلك إلى أن الخطة الإستراتيجية القادمة يمكن أن تستند إلى الخطة الحالية. غير أن هذا الأمر يطرح تساؤلاً أيضاً عن كيفية ضمان أن تكون الخطة الإستراتيجية المحدثة أكثر فعالية من الخطة الحالية. فعلى سبيل المثال، دعت الأطراف إلى إعداد أهداف وطنية تستند إلى إطار عام 2010 ولكن لم يعد هذه الأهداف إلا عدد قليل من الأطراف. ويمكن تسهيل تحقيق قدر أكبر من النجاح هذه المرة عن طريق وضع إطار عالمي أكثر فعالية يشتمل على أهداف موجهة نحو تحقيق النتائج، يستند إلى أدلة علمية مؤكدة، واستكمال هذا الإطار بأهداف موجهة نحو عمليات من شأنها أن تساعد في كفالة توفير الدعم اللازم للأطراف من أجل إعداد أهداف وطنية وتنفيذها. ويشتمل هذا الدعم على تنمية القدرات، وتبادل المعلومات، وتوفير الموارد المالية اللازمة. ويتطلب ذلك إدراج عمليات المتابعة الضرورية في برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تقدم الأطراف تقارير إلى الاجتماع الحادي عشر للأطراف بشأن أهدافها الوطنية. وبالمثل، يمكن إعداد خريطة طريق للأعمال المقرر الاضطلاع بها بين الاجتماعين العاشر والحادي عشر لمؤتمر الأطراف واستخدامها كوسيلة لقياس التقدم. كما سيعني مثل هذا النهج ضمناً زيادة التشديد على دعم التنفيذ من قبل مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية.

سادساً- التعليقات على وثيقة المناقشة

75- صيغت ورقة المناقشة "تنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية: النظرة العامة والعناصر المحتملة للخطة الإستراتيجية الجديدة" (UNEP/CBD/SP/PRP/2) مع مراعاة النقاط الواردة أعلاه. وعقب صدور الوثيقة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، صدر إخطار إضافي ودُعي إلى تقديم تقارير إضافية. ووردت تقارير من الأطراف والمراقبين. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقات عمل تشاورية في عدد من الأقاليم (انظر الفقرة 6 أعلاه).

76- وفي حين اختلفت الآراء بشأن عدة مسائل محددة، مثل صيغة وتركيز الرؤية، والمهمة والأهداف المحتملة، إلا أنه كان هناك اتفاق واسع النطاق على العديد من المسائل الأكثر عمومية. وأدرجت التعليقات المستلمة بقدر الإمكان في الوثائق التي أعدت للاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماع الثالث للفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية: "بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010" (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10) و"تحديث وتنقيح الخطة الإستراتيجية لفترة ما بعد عام 2010" (UNEP/CBD/WG-RI/3/3).

77- وترى الأطراف التي أعربت عن رأيها بشأن العملية والنهج المستخدمان في جمع الآراء المتعلقة بالخطة الإستراتيجية الجديدة وفي إعداد النظرة العامة المحتملة أنها جيدة. كما انفقت معظم الأطراف على الشكل العام المقترح، مع إشارة بعض الأطراف إلى أن الهيكل والمحتوى والصيغة المقترحة للخطة الإستراتيجية تتوافق مع بعض السياسات العامة والخطط الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمنظمات والاتفاقات الدولية الأخرى وهي بذلك تُكملها.

78- وأعربت الغالبية العظمى من الأطراف عن الحاجة إلى تحقيق توازن بين الأهداف الثلاثة للاتفاقية في الخطة الإستراتيجية القادمة. وبالمثل، أعربت عدة أطراف أيضا عن الحاجة إلى وجود صلات واضحة بين الخطة الإستراتيجية القادمة وبرامج العمل الحالية للاتفاقية فضلا عن مقررات مؤتمر الأطراف.

79- وأعربت معظم الأطراف عن رأي مفاده أن الخطة الجديدة ينبغي أن تركز على التنفيذ. وأعرب أيضا عن الحاجة إلى أن تعمل الخطة الإستراتيجية كإطار مرن لدعم التنفيذ على الصعيد الوطني وعن الحاجة إلى ضمان أن يكون لدى الأطراف القدرات المناسبة لتنفيذها.

80- ومن نقاط التشابه الأخرى بين التعليقات هي الحاجة إلى أهداف محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وهامة ومحددة زمنيا للسماح بقياس التقدم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية الجديدة. وكان رأي معظم الأطراف أن الخطة الإستراتيجية ينبغي أن تكون قصيرة ومحددة بقدر الإمكان وأنه ينبغي الإبقاء على عدد الأهداف عند الحد الأدنى. ويرى بعض الأطراف أن يكون الحد الأقصى للأهداف المدرجة في الخطة الجديدة هو 20 هدفا. كما أعربت عدة أطراف عن الحاجة إلى الاستناد إلى الإطار القائم وأبدت تعليقات عن الحاجة إلى وجود أهداف تستند إلى العلوم المؤكدة. وترى عدة أطراف أن وجود منطق تقني في تنقيح وتحديث الخطة الإستراتيجية: النظرة العامة والعناصر المحتملة للخطة الإستراتيجية (UNEP/CBD/SP/PREP/2) يعتبر نقطة إيجابية في هذا الصدد.

81- وفي حين يشاطر عدد كبير من الأطراف أفكارا وآراء مماثلة بشأن العناصر الأكثر عمومية من النظرة العامة المقترحة، إلا أن هناك اختلافا كبيرا بشأن المسائل الأكثر تحديدا. وبدا ذلك واضحا بصفة خاصة في التعليقات المتعلقة بالأهداف المحتملة، حيث أعربت الأطراف عن آراء مختلفة بشأن الصيغة المحددة للأهداف فضلا عن القيم الكمية المقترحة. وبالمثل، هناك اختلاف في الآراء بشأن الصيغة المحددة والتركيز للرؤية والمهام المحتملة المقترحة، وتتعارض الآراء في بعض الحالات. ومع وضع ذلك في الاعتبار، تم مراعاة، بقدر الإمكان، التعليقات المحددة بشأن صيغة الخطة الإستراتيجية وبشأن الأهداف أثناء إعداد مذكرات الأمين التنفيذي المتعلقة ببحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في التعديلات المحتمل إدخالها عليها لفترة ما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10) وبشأن مشروع الخطة الإستراتيجية للاتفاقية لما بعد عام 2010 (UNEP/CBD/WG-RI/3/3).
